التحالف اليمني لرصد
انتهاكات حقوق الإنسان
Yemeni Coalition for Monitoring
Human Rights Violations

# أطفال اليمن..
# انتهاكات مستمرة

تقرير حقوقي يوثق

**الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال**
**خلال النزاع المسلح في اليمن**

للفترة من ابريل 2022 وحتى ديسمبر 2023

التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) هو منظمة مجتمع مدني يمنية.

تأسست في يناير 2015 ترخيص رقم (1240) استجابة لحاجة ضرورية في مجال حقوق الإنسان. في ظل التدهور المخيف لوضع حقوق

الإنسان الذي تعيشه اليمن. يقوم التحالف برصد وتوثيق كافة إنتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية وإصدار

التقارير النوعية المتخصصة بتلك الإنتهاكات واقامة الندوات والفعاليات المختلفة والمشاركة في تقديم هذه التقارير للجهات المعنية ذات الصلة.

كون الخطوة الأولى لتحقيق العدالة للضحايا هي توثيق مظالمهم إنتظاراً للحظة الحقيقة. ملتزمين بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والقوانين الصادرة ذات الصلة.

## المزيد من التقارير الصادرة عنّا

للتواصل معنا

الجمهورية اليمنيــة

تعــز - شارع جمال

تـ: 9674252534+

info@ycmhrv.org

facebook.com/YCMHRV

twitter.com/YCMHRV

instagram.com/ycmhrv

www.ycmhrv.org


التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان

Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations

# المحتويات


أولًا: ملخص تنفيذي ..... 4

ثانياً: مقدمة ..... 5

ثالثاً: السياق والخلفية ..... 6

رابعاً: منهجية التقرير ..... 7

خامساً: أنواع الانتهاكات ..... 9

سادساً: الأطراف المتورطة ..... 18

سابعاً: الآثار النفسية على الأطفال ..... 19

ثامناً: التدابير القانونية والدولية ..... 20

تاسعاً: دور المجتمع الدولي في التصدي للانتهاكات ودعم الأطفال المتأثرين ..... 24

عاشراً: توصيات وإجراءات مستقبلية ..... 25

إحدى عشر: الختام ..... 25

المرفقات ..... 26

المراجع ..... 29

# أولاً: ملخص تنفيذي

يصدر هذا التقرير الاستقصائي المتخصص بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة الموجهة ضد الأطفال، التي ارتكبتها أطراف الصراع خلال النزاع في اليمن. ضمن مشروع تعزيز الوعي وضمان حقوق الأطفال اثناء النزاع باليمن (SAFE) الذي نفذه التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان (YCMHRV) "تحالف رصد" بالشراكة مع معهد DT Institute. ويأتي ضمن سلسلة من التقارير المتخصصة بكشف الانتهاكات ضد الأطفال التي أنتجها "تحالف رصد". ويركز على تعزيز الوصول الى العدالة التي يسعى اليها ضمن تحالف "ميثاق العدالة لليمن[1]". ويستند التقرير على معلومات جمعها باحثين في ثلاثة عشرة محافظة يمنية بين فبراير وأكتوبر 2023، ويرصد نماذج تمثيلية لانتهاكات ارتكبتها كافة أطراف النزاع.

ويكشف التقرير من خلال النماذج التي تم التحقق منها، أن أطفال اليمن قد كابدوا خلال تسع سنوات صنوفاً من الصراع والالام، وقد وقعوا تحت جحيم حرب شُنت عليهم بلا هوادة. وتكشف تلك الانتهاكات الستة الجسيمة بين فترة إعلان الهدنة بداية ابريل 2022، وبين اعلان التوقيع على اتفاق مبادئ لإنهاء النزاع في ديسمبر 2023، عدم امتثال أطراف الصراع للالتزامات المفترضة في حماية الأطفال وفقاً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ولا يعكس التقرير عنف وبشاعة الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال بصورة شاملة، ولكن يستعرض فقط الحالات التي استطاع فريق الرصد توثيقها في فترة زمنية قصيرة.

وقد حقق "تحالف رصد" في (127) واقعة انتهاك، شملت الجرائم الست الجسيمة ضد الاطفال، تعرض لها (157) ضحية بينهم (26) فتاة، وقتلى ومشوهين، ومجندين، وضحايا عنف جنسي، ومختطفين. ومثَّل القتل والتشويه الانتهاك الأكثر تسجيلًا بسبب الاستخدام المفرط للأسلحة، سيما من جماعة الحوثيين. وشكلت الأرقام المحققة من ضحايا التجنيد أمراً صادماً، يُعزى ذلك لاستغلال الأطراف الوضع الاقتصادي للأسر اليمنية بشكل لافت، وكذلك دور الدعاية في التأثير على الأطفال سيما من قبل الحوثيين. ولا تعكس الأرقام المتدنية لضحايا العنف الجنسي والاختطاف واقع الحال، حيث يخشى ضحايا هذا النوع من الانتهاك وعائلاتهم بالوصم في مجتمعاتهم، ويعيشون حالة خوف وترهيب كرَّسه الجناة على نفسياتهم، ما يمنعهم عن الاستجابة لعمليات التحقيق والتوثيق التي أجراها الباحثون.

وبينت نتائج التقرير أن أعدادا كبيرة من الأطفال – بحدود (26,761) طفل بينهم (14,457) فتاة[2] قد تأثروا بفعل الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية من قبل الحوثيين.

يؤكد التقرير أن كافة الضحايا لم يحصلوا على العدالة، وأن عجز وانقسام اليات العدالة والمساءلة الوطنية شجع أطراف الصراع على المزيد من الهجمات ضد الأطفال. ويخلص التقرير إلى أن الحد من الانتهاكات لن يتحقق إلا بوجود آليات للمساءلة الجنائية. وفي ظل استمرار حالة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها مرتكبوا الانتهاكات في حق الأطفال، يطالب التقرير بضرورة: الإسراع في إنشاء محكمة ونيابة حقوق الإنسان من قبل الحكومة الشرعية، ومنحها الاختصاص للنظر في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. "وتمكين ودعم قدرات المنظمات المحلية بشكل واسع ي من قبل الوكالات والمنظمات الدولية المعنية بحماية الأطفال، لتقوم بدور مركزي في توثيق الانتهاكات وتوفير الدعم المادي والنفسي للضحايا الأطفال".

# ثانياً: مقدمة

**أ- التعريف بموضوع التقرير وأهميته**

هذا التقرير أحد مخرجات مشروع تعزيز الوعي وضمان حقوق الأطفال خلال النزاع في اليمن SAFE بالشراكة مع معهد DT Institute، يستعرض التقرير نتائج التحقيق المتعلقة بالانتهاكات الستة الجسيمة المرتكبة من أطراف الصراع ضد الأطفال في اليمن، خلال الفترة من فبراير وحتى اكتوبر 2023. وشمل التحقيق ثلاثة عشرة محافظة يمنية هي عدن وصنعاء وتعز والحديدة ومارب والبيضاء وحضرموت وذمار والضالع وعمران ولحج والمحويت والجوف، وركز على الانتهاكات المرتكبة بين - فترة اعلان الهدنة[3] في ابريل 2022، وبين اعلان التوصل لوقف إطلاق نار شامل[4] في ديسمبر 2023- تبرز أهمية التقرير في كونه يشمل الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال، كما أنه يغطي محافظات تشمل سيطرة كل الأطراف الذين انخرطوا في الصراع طوال سنة وثمانية أشهر.

**ب- الغرض من إعداد التقرير والأهداف المرجو تحقيقها**

إن حجم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبتها أطراف الصراع في اليمن، واستمرارها حتى في ظل الهدنة المعلنة، وغير المعلنة، وكذا المباحثات بين السعودية وجماعة الحوثيين، فرضت علينا تسليط الضوء عليها وإبرازها، حتى تحظى العدالة والمساءلة من أجل الأطفال بالاعتراف في محادثات السلام اليمنية. إن إعداد التقرير يدعم الجهود الموحدة لحماية الأطفال اليمنيين من الانتهاكات الخطيرة من أجل تعزيز الاعتراف المحلي والدولي بهم. ويسعى إلى تقديم صورة كاشفة لحجم الانتهاكات الجسيمة وتحديد مسؤولية الأطراف وفضحها، ومناصرة الأطفال الضحايا. ويستعرض التقرير الاليات المتاحة محلياً ودولياً من أجل تحقيق العدالة وحماية الأطفال، والضغط من أجل الوصول اليها وتفعيلها. ويتطلع إلى أن تعمل الأمم المتحدة بشكل حثيث مع أطراف الصراع من أجل التوقيع على خطط عمل جديدة لحماية الأطفال من الانتهاكات الستة الجسيمة التي لم تشملها خطة العمل الموقعة سابقاً بشأن إنهاء التجنيد والإسراع من وتيرة التنفيذ لهذه الأخيرة.

# ثالثاً: السياق والخلفية

**أ- عرض للوضع الحالي في اليمن وتأثير الصراع على حياة الأطفال**

شكلت التسع السنوات الماضية[5] أسوأ فترة عاشها أطفال اليمن، لقد أفضت الحرب بين جماعة الحوثيين (أنصار الله) وقوات الحكومة اليمنية -المعترف بها دوليا- إلى إنتاج أسوأ أزمة إنسانية من صنع الإنسان يشهدها اليمن في العصر الحديث[6]. حيث ذكرت منظمة اليونيسف في تقرير حديث[7] صدر في مارس 2023: " إن ثماني سنوات قاسية من النزاع دمّرت حياة الملايين من الأطفال في اليمن وخلفت وراءها 11 مليون طفل ممن هم بحاجة للحصول على شكل أو أكثر من أشكال المساعدة الإنسانية" كما يعاني" 2,2 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، من بينهم أكثر من 540,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم" وكانت قد قدرت أن أكثر من مليوني طفل في سن التعليم منقطعين عن الدراسة، و6 ملايين طفل معرضين لخطر تعطل العملية التعليمية[8].

لم تكن قوات الحوثيين ودول التحالف العربي والحكومة اليمنية المسؤولة وحدها عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولكن شملت أيضا عددا من الجهات المسلحة كالمجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الأحزمة والنخب الأمنية، وكذا القوات المشتركة في الساحل الغربي، إلى جانب فصائل مسلحة، وتنظيمات متطرفة. لقد ساهمت هذه الجهات بشكل حثيث في الوصول بالأوضاع الإنسانية إلى ذلك المستوى الخطير وارتكبت انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. واللافت أن ما يعقد الصراع في اليمن هو وجود العدد الكبير من الأطراف العسكرية مختلفة التوجه ومتق

بالرغم من الانتهاكات الجسيمة الواسعة التي ارتكبتها أطراف النزاع بحق الأطفال، لكن الجهود المبذولة في حمايتهم من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية ظلت محدودة. إذ تصدرت الأمم المتحدة الجهود مع الحكومة اليمنية، وجماعة الحوثيين، لمنع تجنيد الأطفال، ووقعت خطة منع التجنيد مع الحكومة والحوثيين، لم تثمر هذه الالتزامات عن تغير ملموس في واقع تجنيد الأطفال، لكنها يمكن أن تكون منطلق لمراقبة جدية الأطراف في تحقيق السلام من عدمه من أجل حماية الأطفال.

في 2 ابريل 2022 أُعلن عن دخول الهدنة الإنسانية التي وقعها الأطراف حيز التنفيذ، لمدة أربعة أشهر، جلبت تلك الهدنة عدد من المكاسب الإنسانية تتعلق أبرزها بإعادة تشغيل مطار صنعاء، والسماح بزيادة استقبال السفن ميناء الحديدة، وانخفاض ملحوظ في حدة القتال، وتوقف العمليات الجوية لدول التحالف العربي، وتمديد الهدنة مرتين متتاليتين[9] امتدت من 2 يونيو وحتى 2 أكتوبر 2022، وظلت الأوضاع العسكرية هادئة حتى أعلنت الأمم المتحدة التوصل لاتفاق مبادئ لإنهاء الحرب في اليمن في 23 ديسمبر 2023.

**ب- تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع في اليمن**

1-منذ مطلع العام 2015 وحتى ديسمبر 2022 تناول الأمين العام للأمم المتحدة حالة الأطفال خلال النزاع في اليمن، ضمن سبعة تقارير[10] سنوية.[11]. وأبرز الجرائم المسجلة في التقارير كانت القتل والتشويه، تليها عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، والهجمات على المدارس والمستشفيات، تلا ذلك تجنيد الأطفال، والاختطاف، وأخيراً العنف الجنسي.

صدرت ثلاثة تقارير مواضيعية قطرية عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن، بعد إنشاء فرقة العمل القطرية للرصد والابلاغ في أكتوبر 2012. الأول في يونيو 2013 لكنه لا يندرج ضمن الفترة المشمولة في هذا التقرير، والثاني صدر في يونيو 2019، والثالث في أغسطس 2021. وبتحليل الانتهاكات الجسيمة والمتسببين بها التي استعرضها التقريرين للفترة من مطلع 2015 وحتى ديسمبر 2020، كشف عن (9655) قتلى ومشوهين من الأطفال، و(3648) طفل مجند، و(103) مختطف، و(25) ضحية عنف جنسي، وأكد التقريرين وقوع (818) هجوم على المستشفيات والمدارس أو استخدامها في العمل العسكري، و(5399) حادثة من حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية. ونُسبت هذه الجرائم إلى كل الأطراف لكن أبرزها تتحمل مسؤوليته جماعة الحوثيين.

# رابعاً: منهجية التقرير

### أ- التعريف بموضوع التقرير وأهميته

حرصنا على جمع المعلومات الأولية لضحايا الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال بما فيها البيانات الشخصية ونوع الانتهاك ورقم هاتف للتواصل، واعتمدنا في ذلك على عدد من الوسائل أبرزها عملية رصد ميداني قام بها باحثين استطاعوا الوصول إلى عدد من المصادر الخاصة، من بينها أقارب الضحايا وأقرانهم وسكان مناطقهم ونشطاء ومعلمين وأطباء وعاملين انسانيين. كما راقبنا المعلومات المنشورة في المصادر المفتوحة بما فيها المحتوى والصور ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية، والبيانات المنشورة من قبل أطراف الصراع والمنظمات والجهات المعنية بالأطفال.

### ب- منهجية التحقق

اختار "تحالف رصد" عشرة باحثين في ثلاثة عشرة محافظة، دُربوا على معايير الرصد والتوثيق لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل"12. وصُممت استمارات لكل نوع من الانتهاكات الجسيمة تتناسب مع معايير التحقق المعمول بها في مثل هذه الحالات. حرص الباحثين على مقابلة الطفل إن أمكن، أو والديه، أو إخوانه، وحيثما أمكن الأقارب المحيطين بالأطفال وأقرانهم وشهود من مناطقهم ونشطاء تربويين وأطباء وعاملين انسانيين. ولإجراء المقابلات نفذ الباحثين زيارات ميدانية، واستخدموا الاتصال الهاتفي والانترنت، وحصلوا على وثائق وصور وتسجيلات من الأشخاص المستجوبين أو من تلك المتاحة للجمهور بعد تحليلها وضمان موثوقيتها. حصلنا على بيانات (18) ضحية وثقتهم منظمة "رصد لحقوق الإنسان شركائنا في مشروع "SAFE"، قمنا بمراجعة تقارير ودراسات وابحاث وأخبار ذات صلة صادرة عن منظمات وجهات محلية ودولية تدعم المعلومات وما تضمنه التقرير. واتبع الفريق نهجاً واضحاً لضمان الخصوصية في التعامل مع الأطفال، مراعين السرية ومصالح الطفل الفضلى وضمان أمن عائلاتهم والشهود.

استعرض التقرير (127) واقعة موثقة في الاستمارات المخصصة لذلك، استمعنا فيها إلى (3) ضحايا، و (64) أب وأم وأخ ضحية، و(26) قريب ضحية من بعد الدرجة الأولى، و، و(170) أقران محيطين بالضحايا أو من سكان مناطقهم على علم بالحوادث، و(33) عاملين في جهات تعليمية وطبية ونشطاء.

### ج- الموافقة المستنيرة

حرصنا على اتباع نهج الممارسة القصوى لتوثيق انتهاكات حقوق الانسان عبر وثيقة الموافقة المستنيرة، يوقع عليها أب أو أم أو أخ الضحية، أو المسؤول المباشر عن رعاية الطفل. يهدف التوقيع عليها أن يكونوا واعين بالغاية من التوثيق، لتساهم في إيجاد سجل قد يتم استخدامه لتحقيق العدالة والمساءلة، وعرض قصة الطفل الضحية، أو مشاركتها لدى جهات ومنظمات دولية مهتمة بتحقيق العدالة والمساءلة. فمن بين (127) واقعة حصلنا على موافقة مستنيرة لعدد (25) منها، لأن هذا النهج أُعتُمِد تطبيقه في الأربعة الأشهر الأخيرة من عمر المشروع. "حرصنا في اختيار نماذج الحالات في التقرير أن تكون قد حظيت بموافقة مستنيرة حيثما أمكن ذلك. وعند استعراض حالة لم نحصل فيها على موافقة مستنيرة لا يذكر التقرير اسماء أو معلومات قد تدل على هوية الضحية".

### د- مفاهيم ومصطلحات

**الضحية:** الطفل الذي تعرض لأي من الانتهاكات الستة الجسيمة. **الطفل:** الانسان الذي يقل عمره عن (18) سنة. **الانتهاكات الستة الجسيمة:** يشير الى الانتهاكات المشمولة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وهي القتل والتشويه وتجنيد واستخدام الأطفال والعنف الجنسي والاختطاف والاعتداء على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية. **الحوثيين:** يُطلق هذا الاسم على جماعة أنصار الله التي تسيطر على صنعاء وعدد من المحافظات شمال اليمن. **الحكومة اليمنية:** هي الحكومة المعترف بها دولياً والتي يقودها مجلس القيادة الرئاسي برئاسة د. رشاد العليمي. **قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة:** وصف أطلقه التقرير على القوات والجهات وهي المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات الحزام الأمني في عدن ولحج والضالع التابعة له، وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية. وكذا القوات المشتركة في الساحل الغربي لليمن.

**هـ- الوصول الى الجاني**

حرص "تحالف رصد" على معرفة الجاني في الواقعة من خلال الشهادات التي استمع اليها، المتضمنة تحديد اسم الفاعل، أو وصف مظهره الخارجي، أو الشعار الذي يحمله حسبما أمكن، أو نوعية السلاح والوسيلة التي استخدمها، أو المكان الذي انطلقت منه الهجمات، أو خلفية الجريمة ودوافعها. إلى جانب ذلك أجرينا تقييم وفق معطيات ترجح إدانة هذا الطرف أو ذاك من خلال السيطرة على المكان وتبعية الجاني الفرد للمجموعة المسلحة. استندنا في تحميل المسؤولية أيضاً إلى ما حصلنا عليه من معلومات ووثائق، أو بيانات متاحة للجمهور، أو ما نقلته وسائل إعلام أطراف الصراع بعد التأكد من موثوقيتها.واعتبرنا في قضايا العنف الجنسي والاختطاف أن عدم التفاعل الجاد مع الضحية من قبل الطرف المسيطر قرينة ترجح تواطؤ هذا الطرف أو تستره مع الفاعلين الأفراد.

**و- تقييم المصادر والأدلة**

1-خضعت المعلومات لعملية تحليل التزمت معايير الدقة والموضوعية "حيثما أمكن" للاستعراض والتنقيح والتصديق. واعتمد هذا التحليل على أقوال الضحايا أو أقاربهم من الدرجة الأولى و/ أو الدرجة المحيطة بالطفل، وشهود عيان أو سماع من سكان المنطقة التي يقيم فيها الضحية، إلى جانب الوثائق والصور، والبيانات المتاحة في المصادر المفتوحة. وتم استبعاد المصدر أو المعلومة التي يخالطها الشك في المصداقية أو التحيز.

**ز - تحديات في طريق البحث**

1-مثَّل الوصول إلى الأطفال الضحايا مشكلة أمام كل الباحثين، حيث تتحفظ عائلاتهم عن الالتقاء بهم أو الإبلاغ أو تسهيل التحقيق، إذ تسود ثقافة الوصم للضحايا في المجتمع سيما الذين تعرضوا لعنف جنسي أو الاختطاف أو التجنيد، وقد استعضنا عن ذلك بشهادات أقارب ومحيطين ونشطاء ومعلمين في المدارس وعاملين في المستشفيات. لا يزال الوصول إلى المناطق والمجتمعات المحلية محفوف بالمخاطر، إذ يعتقد أطراف النزاع بخصومة المجتمع المدني لها، كما أن عائلات الضحايا تخشى من الجناة حال فضحهم في ظل قلة برامج الدعم وانعدام اليات المساءلة.

# خامساً: انواع الانتهاكات

## أ- تحليل قاعدة البيانات بحسب الانتهاكات الستة الجسيمة والتوزيع الجغرافي

حقق تحالف رصد خلال الفترة المشمولة بالتقرير في (**127**) واقعة انتهاك جسيم ضد الأطفال في (**13**) محافظة يمنية، نتج عنها (**157**) ضحية، بينهم (**26**) فتاة، بسبب القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي والاختطاف[13]. وتأثر (26,761) طفل بينهم (14,457) فتاة بالهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات للأطفال[14]. من بين العدد الكلي للضحايا، (18) ضحية وثقتهم منظمة "رصد لحقوق الإنسان" شركائنا في مشروع **SAFE** حصلنا على بياناتهم منها.

على الرغم أن التقرير يغطي الفترة ما بين ابريل 2022 وديسمبر 2023، وهي الفترة بين اعلان الهدنة الإنسانية، وبين اعلان التوقيع على اتفاق مبادئ لوقف إطلاق النار بشكل شامل، لكن الانتهاكات الجسيمة المسجلة توحي بعدم التزام أطراف الصراع بتعهداتهم وخاصة جماعة الحوثي .

بالنسبة لضحايا القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي والاختطاف فكانت ذمار أكثر محافظة سجلنا فيها ضحايا بواقع (26) على الرغم أنها لم تشهد نزاع بشكل مباشر، تليها تعز (25)، والمحويت (21)، وحضرموت (8)، ولحج والحديدة (7) في كل واحدة منها، ومارب (6)، وعدن والجوف (2) في كل واحدة منها، وصنعاء (1).

4-أما بالنسبة للمتأثرين من الهجمات على المدارس، ومنع وصول المساعدات، سجلنا في محافظتي المحويت بواقع (24,501) طفل، وعمران بواقع (2,260) طفل، واللافت أنها محافظتين لم يطلهما النزاع المباشر وتقع تحت سيطرة جماعة الحوثيين.

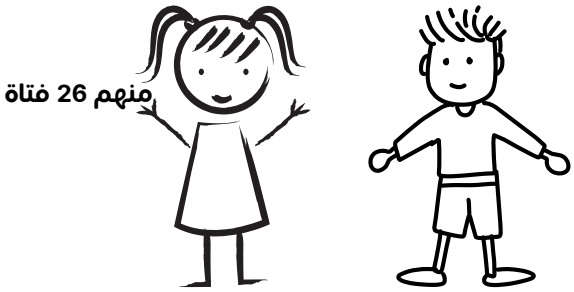


**127**

واقعة انتهاك جسيم ضد الأطفال

خريطة 1 تبين المحافظات الأكثر تعرضا للانتهاكات الستة الجسيمة للأطفال

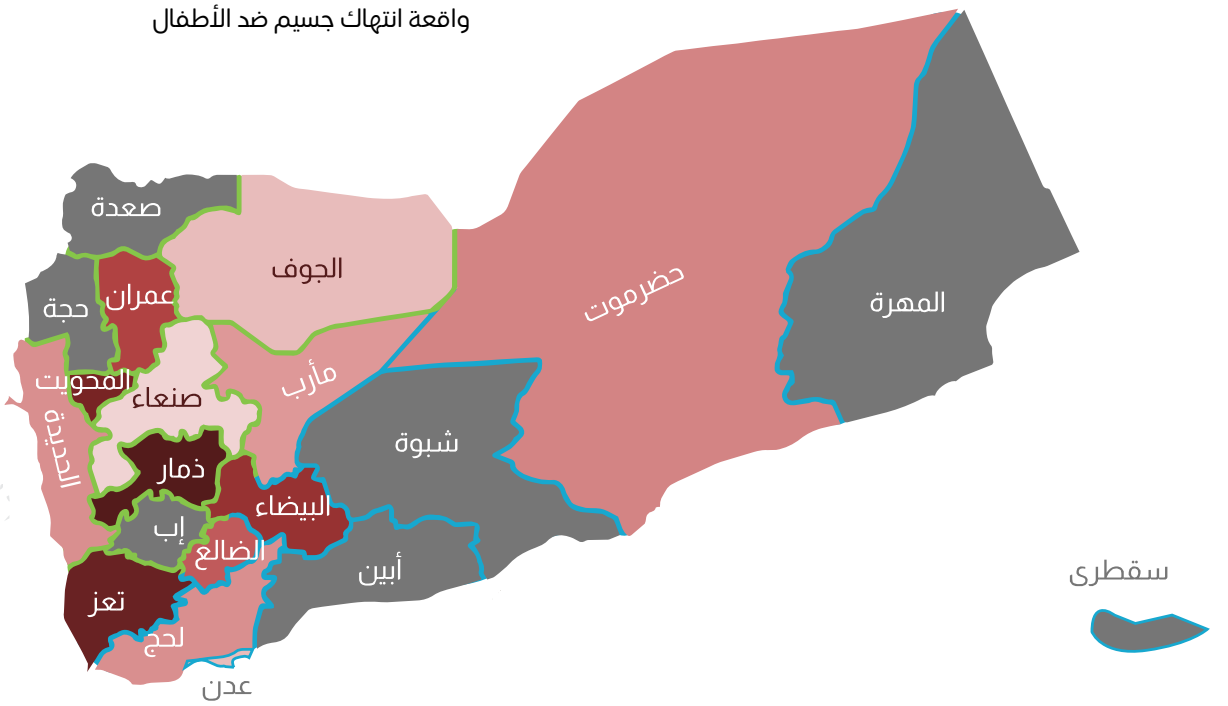

رسم بياني 1 يبين اعداد ضحايا القتل والتشويه ونسبتها الى الفاعلين.

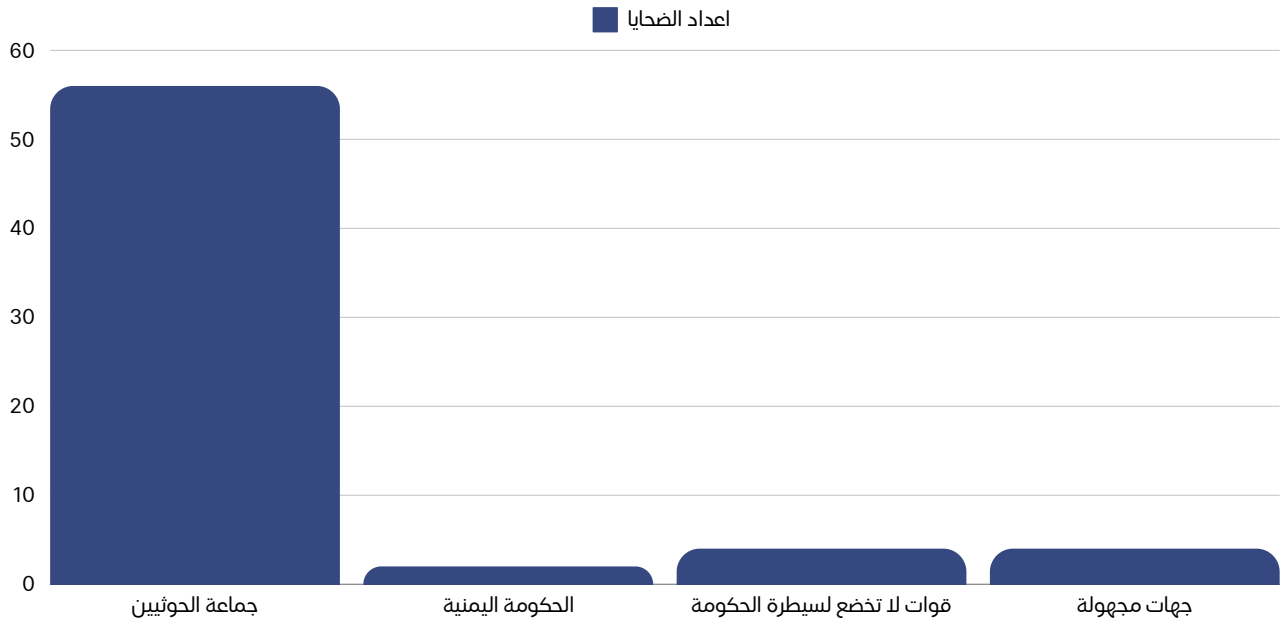


# القتل والتشويه

ضحايا القتل والتشويه كانوا الأكثر في الوقائع التي تم توثيقها، حيث بلغوا (66) طفل بينهم (22) فتاة، منهم (20) قتيل و(46) مشوه. اغلبهم في تعز (22) و(15) البيضاء و (9) عمران و(10) في الحديدة والضالع مناصفة بينها و(3) في حضرموت و(4) في المحويت ومأرب و(3) في صنعاء وذمار ولحج. وعن نوعية السلاح فقد سقط أكثرهم (33) بالألغام و(18) بالقصف، و(7) بهجمات القناصة، والبقية (8) بطلق ناري أو الدهس وأدوات أخرى[15]. وتشير التحليلات أن اغلب الضحايا هم من المقيمين (50) و(9) نازحين و(7) مهمشين. وثقت المنظمة حصول (35) من الضحايا على خدمة الرعاية الطبية سواءً بدعم المنظمات أو مستشفيات حكومية وأهلية، والبقية لا يُعرف عن تلقيهم هذه الخدمة أو لا، أو كانوا قد ماتوا.

**66**

طفل ضحية القتل والتشويه

# تجنيد واستخدام الاطفال

وثق فريق تحالف رصد الميداني خلال عمر المشروع تجنيد (53) طفل تتراوح أعمارهم بين (12-18) عام. قرابة الثلث منهم في ذمار (19)، و(15) في المحويت، و(15) في كل من الضالع وعمران وحضرموت، و(2) في مارب، و(2) في لحج والجوف. يشير تحليل البيانات أن اغلب الضحايا من المقيمين في مجتمعاتهم بشكل دائم (39)، و(7) من النازحين، و(7) من المهمشين[16]. يعكس هذا التصنيف قدرة الأطراف على تحشيد الأطفال داخل المجتمعات المحلية. لقد كان للدعاية في المدارس تأثير كبير على الأطفال سيما من قبل جماعة الحوثي، حيث بلغ المستَقطَبين منها (29)، فيما المجندين من المنقطعين عن التعليم (9)، و(12) لم يحصلوا على تعليم، والبقية لم يتم تحديدهم. وإلى جانب استخدام المدارس للدعاية، أثرت جاذبية الحوافز الاقتصادية أيضًا على الأطفال، حيث تم إغراء (29) طفلًا مجندًا بالحوافز الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تم تجنيد (8) أطفال بسبب النفوذ الأيديولوجي، و (7) انضموا طوعاً، و (5) تم اختطافهم وتجنيدهم، و (4) دفعتهم أهاليهم بسبب الانحياز أو التورط مع أحد الأطراف[17]. وبلغ من تم الزج بهم إلى جبهات القتال (31) طفل، واستُخدم (6) في الحواجز الامنية، و(3) كُلِفوا بحراسة منشآت، وطفل واحد كُلف بزراعة الألغام، و(2) كُلفوا بنقل الإمدادات، و(4) كلفوا بنقل معلومات، و(6) غير محدد طريقة استخدامهم[18]. أما عن مصيرهم الحالي فيظهر التحليل أن أغلبهم (35) طفلًا مستمر في التجنيد، و(11) قتلوا، و(5) تركوا التجنيد، وطفل واحد مفقود، بينما طفل واحد أصيب في المعارك[19].

## وسائل التجنيد

اغراء واستغلال

تأثير فكري

قناعة ذاتية

اختطاف

الدفع به من العائلة

انفوجرافك يبين وسائل التجنيد التي تم استدراج الأطفال بها وزجهم في جبهات القتال

## العنف الجنسي

لقد كان للوصم الاجتماعي لضحايا العنف الجنسي في اليمن تأثير كبير في عدم الوصول إلى الضحايا، فحققت المنظمة في (7) حالات أغلبها تتعلق بالاغتصاب، بينهم (2) فتيات، وقد ارتُكبت خلال 2023 عدى حالتين في 2022. ينحدر الضحايا من سبع محافظات هي الحديدة والضالع والمحويت وتعز وحضرموت وعدن ولحج. يشير التحليل أن أعمار الضحايا تراوحت بين (8-15) عاماً، وأغلبهم من المقيمين في مجتمعاتهم (5)، و(1) من الأطفال النازحين[20].

## الاختطاف

حقق "تحالف رصد" في (31) حالة اختطاف منهم (2) فتيات، في محافظات ذمار والبيضاء (10) بالتساوي بينها، ولحج (4)، والمحويت وعمران (6) بالتساوي بينها، والضالع (2)، والجوف والحديدة وتعز وحضرموت ومارب (5). ومن بين هؤلاء كان قد تعرض (5) للاختفاء القسري، و(9) تعرضوا لتعذيب جسدي. كان أكثر ضحايا الاختطاف هم من الأطفال المقيمين في مجتمعاتهم، حيث سجلنا (27) ضحية، و(2) من النازحين، و(2) من المهمشين[21]. وبالنسبة لمصيرهم حالياً فقد تم الافراج عن (20) طفل، و(8) لا يزالون معتقلين، و(2) قتلوا في المعارك بعد تجنيدهم، و(1) لم يسجل تحديد مصيره[22].

رسم بياني 2 يبين عدد الحالات في عدد من المحافظات

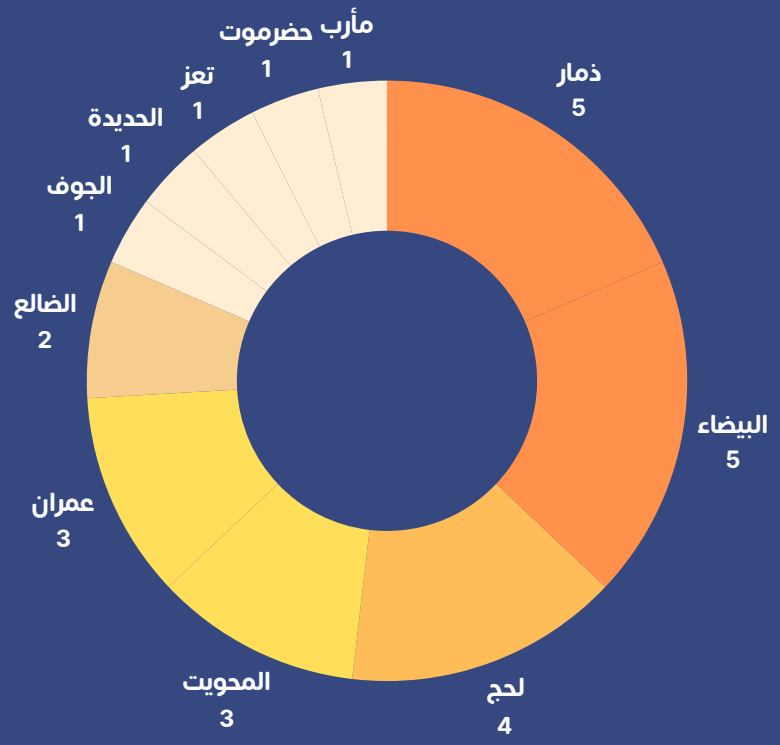

# الهجمات على المدارس والمستشفيات

من بين عشرات الهجمات استطاع "تحالف رصد" توثيق (15) واقعة اعتداء على (45) مدرسة، نتج عنها تضرر بحدود (20764) طفل بينهم (11830) فتاة، وهي أعلى نسبة ضحايا رصدها التقرير[23]. توزعت الهجمات بين (10) في المحويت ضد (39) مدرسة، تضرر بسببها (19084) طفل وفتاة، و (5) في عمران ضد (6) مدارس تضرر بسببها (1680) طفل وفتاة. وقد تركزت وسيلة الاعتداء على المداهمة والاقتحام وإقامة أنشطة دعائية[24] تحرّض على التجنيد والقتال، ويلاحظ ارتكاب كل الهجمات من قبل أنصار الله (الحوثيين).

رسم بياني 3 يبين عدد الأطفال المتأثرين من الهجمات على المدارس .

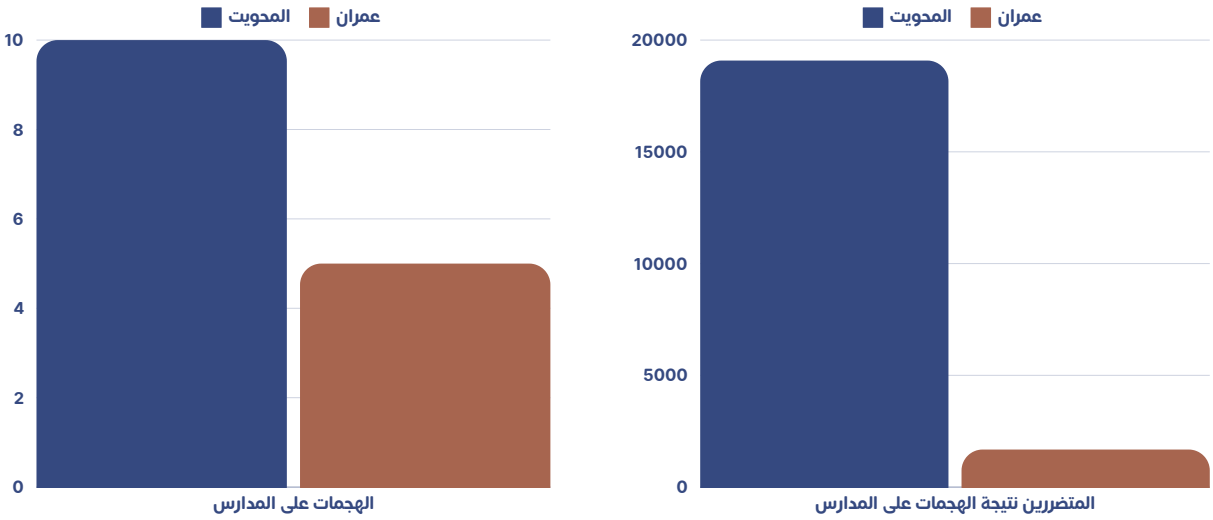


# الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية للأطفال

جرى التحقق في (4) حالات منع من وصول المساعدات الإنسانية ارتكبتها جماعة أنصار الله، تأثر بسببها (5,997) طفل بينهم (2,627) فتاة. وقعت في المحويت (3) تأثر بسببها (5,417) طفل، وواحدة في عمران تأثر بسببها (580) طفل[25]. تنوعت الحالات ما بين (2) منع مساعدات طبية، وحالة واحدة منع مساعدات إيواء، وواحدة منع مساعدات غذائية.

رسم بياني 4 يبين عدد الأطفال المتأثرين من منع وصول المساعدات الإنسانية

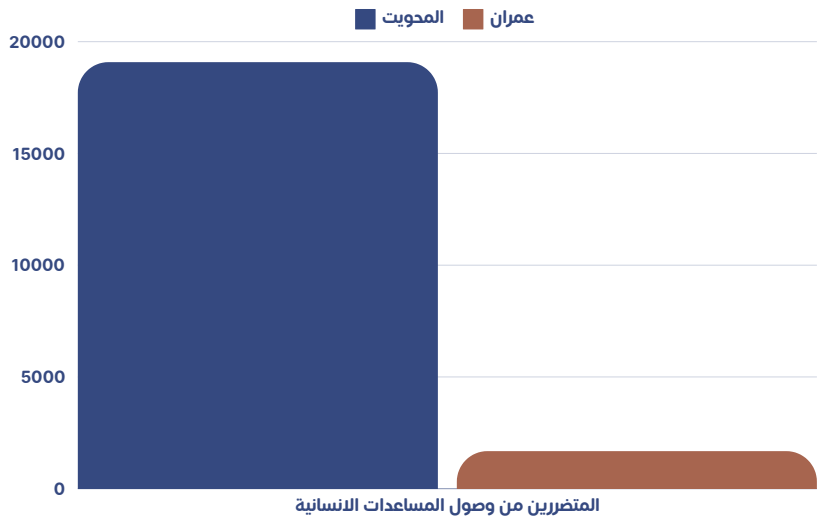

## ب- حالة عملية عن كل نوع

**1-القتل والتشويه**

**مقتل وتشويه بشرى الحميقاني وأيمن الحميقاني (8، 11) سنة (إسم مستعار)**

**الزمان**: 31 أغسطس 2023

**المكان**: قرية ذي مخشب، الزاهر، البيضاء

**مرتكب الانتهاك**: قوات الحزام الأمني والعمالقة الجنوبية

**النتائج**: مقتل الطفلة بشرى، وإصابة الطفل أيمن بجروح عديدة في جسده، والدفع بعدد من العائلات الى التفكير بالنزوح.

**معيار اختيار القضية**: استخدام أطراف النزاع بما فيهم الفاعلين أسلحة لا يمكن التحكم بها، في مناطق مدنية، يتوقع أن ينتج عنها غالباً سقوط مدنيين بما فيهم الأطفال.

**ملخص الواقعة**: كان الطفلان يلعبان أمام منزلهم في قرية المخشب، فسُمعت أصوات اشتباكات بين مقاتلين حوثيين يتمركزون على أطراف مديرية الزاهر، وبين مقاتلي الحزام الأمني والعمالقة الجنوبية المتمركزين في منطقة السر، وهي منطقة فاصلة بين مديرية الحد يافع محافظة لحج وبين مديرية الزاهر محافظة البيضاء. فسقطت قذيفة "هاون" بالقرب من المنزل أصابت الطفلين بشظايا، بعد نقلهما الى مستشفى الزهراء، تبين موت بشرى، وأجري التدخل الجراحي للطفل أيمن لإزالة الشظايا في جسده.

استمع "تحالف رصد" لثلاث شهادات، وحصل على تقريرين طبيين للضحايا الطفلين، وصور توضح مواضع الإصابة فيهما. يقول والد أيمن: "هذه ليست المرة الأولى التي تسقط قذائف على قريتنا من اتجاه تمركز قوات الحزام الأمني والعمالقة الجنوبية ويسقط بسببها ضحايا أطفال، مع ان قوات الحوثيين يتمركزون في أطراف مديرية الزاهر. نحن في وضع اقتصادي صعب ولا نتحمل النزوح من مناطقنا، لكننا غير مستعدين لخسارة أطفالنا". كان تحالف رصد قد وثق تشويه طفلين آخرين في فبراير واغسطس من نفس العام، بقصف مدفعي نُسب ضد تلك القوات على مناطق محيطة بها في مديرية الزاهر محافظة البيضاء.

توضح التقارير الطبية الصادرة من مستشفى الزاهر النموذجي، بتاريخ 17 سبتمبر 2023، ان الضحية بشرى وصلت جثة بفعل إصابات "قاتلة" اعلى الصدر وفي البطن. وإصابة أيمن بإصابات عديدة في منتصف البطن والجهة الجانبية من البطن، وشظية في الفقرة القطنية الثانية، وتمزق العضلات الجانبية من البطن، وجروح في الرجل اليمنى.

**توصيات**: على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي منع استخدام الأسلحة التي لا يمكن التحكم بها، وعدم اطلاقها على التجمعات المدنية، وتعويض الضحايا والسكان المتأثرين من القصف في تلك المناطق.

**2- التشويه بالألغام**

**سارة هيثم فتيني (14) عاماً (اسم مستعار)**

**الزمان**: يوم الاثنين الموافق 13 فبراير 2023

**المكان**: منطقة الحالي كيلو 7 مدينة الحديدة

**مرتكب الانتهاك**: بحسب والد الضحية فإن جماعة الحوثي هي المسؤولة عن زراعة الألغام في تلك المنطقة بإشراف مسؤول المنطقة العسكرية المكنى "أبو علي".

**النتائج**: أدى انفجار اللغم بالطفلة إلى بتر رجلها ويدها اليمنى وإعاقتها حركياً

**معيار اختيار القضية**: لكون الألغام هي من أكثر وسائل الهجمات التي غالباً ما تقتل وتشوه الأطفال خلال النزاع المسلح في اليمن. سيما في محافظة الحديدة التي زُرِعت الألغام في مناطقها بشكل واسع.

**ملخص الواقعة**: كانت الطفلة سارة ذاهبة لجمع قناني الماء الفارغة حتى تبيعها وتساعد أسرتها في مصاريف البيت، واثناء جمعها القناني انفجر بها لغم فبتر رجلها ويدها اليمنى. التقى "تحالف رصد" بوالد الطفلة وشاهدين من المنطقة، وحصل على صورة للضحية بعد اصابتها.

يقول والدها: "كانت ابنتي تبحث عن قناني الماء الفارغة جوار سيتي ماكس بمنطقة كيلو 7 فانفجر بها لغم. أصبحت لا تستطيع أن تمارس حياتها الطبيعية، وأضاف إن ذلك بسبب جماعة الحوثي التي قامت بزراعة الألغام بطريقة عشوائية".

**توصيات**: على جماعة الحوثي التوقف عن زراعة الألغام والعمل على نزع التي قامت بزراعتها، مع التكفل بعلاج الطفلة وتعويضها.

**3-تجنيد واستخدام الأطفال**

**نوري أبو ركب (15) عام (اسم مستعار)**
**الزمان**: الثلاثاء الموافق 21 مارس 2023
**المكان**: خارف عمران، وجُند في اللواء 23 ميكا، حضرموت
**مرتكب الانتهاك**: القوات الحكومية في حضرموت بقيادة يحيى محمد أبو عوجاء
**النتائج**: لا يزال الطفل منخرط في التجنيد أثناء توثيق الحالة[26]
**معيار اختيار القضية**: كشف استغلال قيادات عسكرية للظرف الاقتصادي الذي تمر به عائلات الأطفال لتجنيدهم

**ملخص الواقعة**: كان نوري غير الملتحق بالمدرسة يعيش مع (15) من اشقائه في وضع اقتصادي متردي، في ظل عجز والدهم عن الالتحاق بعمل يقدر من خلاله إعالة أسرته. يلجأ الشباب في تلك المنطقة للإنخراط في التجنيد. وينحدر اليها يحيى محمد أبو عوجاء القائد العسكري في المنطقة العسكرية الأولى الحكومية وقائد اللواء 135 ميكا في حضرموت، الذي عمل قبل إقالته من رئيس مجلس القيادة في الإيمن[27] على استقطاب العديد من شباب وفتيان تلك المنطقة -وثق تحالف رصد تجنيد ثلاثة أطفال- بما فيهم نوري، الذي تأثر بالآخرين وغادر مسقط رأسه ملتحقاً في اللواء 23 ميكا في منطقة العبر حضرموت. حصل وائل على دعم عائلته التي ترى فيه رجلًا أسوة بالملتحقين الآخرين.

**يقول شاهد استمعنا اليه**: "قابلت نوري في مارب، وهو يعتزم السفر الى حضرموت، حاولت أثنيه عن التجنيد، قلت له بطاقتك الشخصية تتحدث عن أن عمرك (15) عام، رد نوري، أنا رجل ووالدي واسرتي فخورين بالتحاقي في التجنيد كأغلب شباب قريتي. وأضاف الشاهد في اليوم الثاني انتقل نوري الى حضرموت برفقة رجال من أقاربي، فوصل الى العبر، وتم الحاقه ضمن اللواء 23 ميكا بقيادة العميد عبد الله محمد معز، بقيت أسأل عنه من حين لآخر لكن لم يصلني جديد بشأنه".

**توصيات**: يجب على القوات الحكومية تسريح كافة الأطفال من الويتها العسكرية والأمنية، وتفعيل نقاط اتصال لمراقبة وجود الأطفال المجندين، لإنهاء تجنيدهم وإعادتهم إلى عائلاتهم.

**4- العنف الجنسي**

**أحمد فاضل حشيف (14) عاماً. (اسم مستعار)**
**الزمان**: 1 مايو 2022
**المكان**: شارع المواصلات مدينة المحويت
**مرتكب الانتهاك**: أحد مشرفي جماعة الحوثي في مدينة المحويت يكنى "أبو عبد الله"[28]
**النتائج**: تقدمت اسرة الطفل بشكوى الى شرطة المدينة، لكن بفعل التهديدات التي تلقتها من مرتبطين بالحوثيين توقفوا عن المطالبة بمحاسبة الجناة.
**معيار اختيار القضية**: باعتبار الانتهاك وقع من أشخاص لهم نفوذ في جماعة الحوثي بمدينة المحويت، وأن العدالة مسألة شاقة للضحايا، حيث يتعرضون للترهيب والمنع من الوصول اليها، وأن الوصم الذي تشعر به عائلات الضحايا في مجتمعاتهم المحلية تجعلهم يستجيبون نفسياً لذلك.

**ملخص الواقعة**: بفعل الصراع في محافظة حجة نزح أحمد وعائلته من مدينة حرض إلى مدينة المحويت في 2016، واستقروا في أحد مخيمات النزوح فيها، استغل الجاني وضع الطفل فقام باستدراجه إلى إحدى البنايات التي يملكها في الحي، وهدده بالسلاح ثم قام باغتصابه. واستغل الجاني صداقته بمسؤولي البحث الجنائي فقاموا بتهديد عائلة الضحية وتخويفها، فاضطرت للتنازل، باعتبارها نازحة مستضعفة.
**يقول شقيق الضحية**: "لقد قام مشرف الحوثيين أبو عبد الله باستدراج أحمد وايهامه بتسليمه مساعدات إنسانية، فأدخله إلى شقة يمتلكها ثم قام باغتصابه بالقوة. وعند حلول المساء عاد أحمد إلى المنزل وهو يبكي، أخبرني بما حدث له، ونقلناه الى المستشفى الجمهوري بالمدينة، وبيَّن الكشف الطبي حدوث تمزق شرجي شديد".
ويضيف: "لقد توجهت بعد ذلك إلى إدارة البحث الجنائي بالمدينة لتقديم شكوى بما حدث، قام أحد المحققين بتدوين الشكوى، وفي اليوم الثاني اتصل بي ضابط في البحث الجنائي وطلبني للحضور، وعندما حضرت أمرني أن أتنازل عن الشكوى، بحجة أنه سيقوم بحل المشكلة ودياً مع الجاني، لكنني رفضت، فهددني إن أنا لم أتنازل عن الشكوى وإن أخبرت الآخرين بما حدث. وبعد ثلاثة أيام أرغموني على التنازل عن القضية وأعطوني مبلغ خمسين ألف ريال.

**توصيات**: على جماعة الحوثي محاسبة الجاني وتقديمه للعدالة، كما يتوجب عليها تأهيل الطفل نفسياً واجتماعياً وتعويض وأسرته وجبر الضرر عما أصابهم.

**5- الاختطاف**

**رضوان علي، أحمد محسن، يوسف محسن (16، 14، 16) على التوالي (أسماء مستعارة)**
**الزمان**: 23 يونيو 2022
**المكان**: منطقة ردفان، محافظة لحج
**مرتكب الانتهاك**: اللواء الثالث عشر صاعقة بقيادة علي النوبي، أحد تكوينات قوات الحزام الأمني
**النتائج**: احتجاز الضحايا في سجن معسكر اللواء 13 صاعقة، وفيه تعرضوا لتعذيب جسدي ونفسي، كانوا لا يزالون محتجزين وقت توثيقنا للواقعة[29] على الرغم من احالتهم إلى المحكمة المحلية

**معيار اختيار القضية**: إظهار التعامل القاسي مع الأطفال من قبل الجهات العسكرية، وعدم احترامها للأوامر القضائية، كما انه وبحسب عائلات الضحايا فقد حصل الاختطاف بدوافع سياسية، وتغليفها باتهام الأطفال بقضايا تمس كرامتهم أمام مجتمعهم.

**ملخص القضية**: عند الساعة التاسعة مساء يوم الخميس 23 يونيو 2022 حاصرت قوات عسكرية من قوات اللواء الثالث عشر صاعقة، مكونة من عربتين وقرابة 30 مجند، منازل السكان شمال كلية التربية منطقة الحبيلين محافظة لحج، وتم احتجاز تسعة من شباب المنطقة بينهم (3) أطفال، ونقلوا الى زنازين داخل المعسكر. وفي السجن تم التحقيق مع المحتجزين وطُلب منهم الاعتراف باغتصاب أحد الأطفال قبل سنة من واقعة احتجازهم.

رفض الأطفال تلك التهم، فعوملوا بقسوة من قبل المجندين، حيث تعرض الثلاثة للضرب بالعصي والتعليق من أيديهم، واستخدام هراوات حديد ساخنة لكي أجسادهم، ووضعوا في زنزانة مع سجناء كبار، لا تتوفر فيها غير نافذة صغيرة لمرور الهواء.
حصلنا في "تحالف رصد" على شهادات ووثائق، يقول أحد الشباب المفرج عنهم كان قد اعتقل مع الأطفال: "كنا نقول للسجانين ارحموا الأطفال يكفي تعذيبكم لنا نحن الشباب، لكنهم يرفضون، قالوا لنا إذا اردتم أن نرحمكم ونخرجكم عليكم ان تعترفوا. لقد منعوا عائلاتنا من زيارتنا لشهر كامل"
ويضيف صالح أحد أقارب الاطفال: "لقد احتجزوا رضوان وأحمد ويوسف وعذبوهم ولفقوا لهم تهمة اغتصاب بسبب مواقفي المعارضة للممارسات التي يقوم بها جنود اللواء، ونشاطي السياسي العلني ضد المجلس الانتقالي الجنوبي. لم يكن لدى الجنود أوامر قضائية باعتقال الأطفال، ومنعونا من زيارة أطفالنا، والزنزانة التي احتجزوا فيها داخل المعسكر غير مؤهلة للحياة البشرية، ولا يتوفر فيها اضاءة أو تهوية في ظل ارتفاع درجة الحرارة في تلك المنطقة".

حصلنا على وثيقة وجهتها عائلات الأطفال إلى وكيل نيابة الحبيلين، أفادوا فيها برفض قيادة المعسكر توجيهات وصلت اليها من نيابة الحبيلين بالسماح لهم بزيارة الأطفال، تؤكد الوثيقة المؤشر عليها بما يفيد استلامها من وكيل النيابة، بمنع العائلات من الزيارة على الرغم من تواجد وكيل النيابة داخل المعسكر الذي حضر بمطالب من العائلات.

كما حصلنا على محاضر صادرة من محكمة الحبيلين، وهي تعقد جلسات محاكمة للأطفال بعد اتهامه النيابة لهم باغتصاب أحد الأطفال قبل سنة من احتجازهم، تفيد المحاضر عدم وقوف المحكمة على مزاعم التعذيب التي تعرض لها الأطفال، وإجراءات القبض عليهم. وعدم الوقوف على أعمارهم، حيث تشير شهادات الميلاد المرفقة أنهم في سن الطفولة، بما يقتضي إحالتهم إلى أماكن مخصصة لسجن الأطفال وتلقي الرعاية، حتى في ظل الاتهامات الموجهة إليهم.

**توصيات**: على الحكومة اليمنية والنائب العام ضمان مراعاة إجراءات التقاضي الخاصة بالأطفال خلال النزاع، وضمان حصولهم على عدالة مراعية لوضعهم. يتعين على المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحزام الأمني الكف عن تجنيد الأطفال، وإبعادهم عن أثار الصراع السياسي، كما ينبغي الوقوف على مزاعم التعذيب التي تعرض لها الأطفال وإحالة الفاعلين الى العدالة، وضمان حصول الأطفال والشباب المحتجزين وعائلاتهم على تعويض وجبر الضرر.

**6- اعتداء على مدارس ومستشفيات**

الهجوم على مدرسة خولة للبنات الأساسية الثانوية
الزمان: يوم الثلاثاء الموافق 10 يناير 2023
**المكان**: منطقة الشرقي مدينة المحويت
**نوع الانتهاك**: هجمات على المدارس بتعطيل وظيفة المدرسة واستخدامها للدعاية الحربية
**مرتكب الانتهاك**: مدير مكتب التربية والتعليم في محافظة المحويت إبراهيم حمود الزين، ومدير مكتب التربية بمدينة المحويت مالك الشاحذي، ورئيسة الهيئة النسائية لجماعة الحوثيين أنصار الله بالمحويت درهمان محمد الحيمي

**النتائج**: تعطيل الدراسة ليوم واحد وإجبارهن على حضور فعالية خاصة بجماعة الحوثي، وتحريضهن على إقناع الرجال من عائلاتهن للإلتحاق في القتال وحشد الدعم المالي.
معيار اختيار القضية: لكشف استغلال جماعة الحوثيين ورغبتها في استهداف مدارس الأطفال والفتيات في المحافظات التي لا تشهد قتال بشكل مباشر، حيث توسعت هجماتها على المدارس بشكل كبير خلال فترة الهدنة الإنسانية، من أجل استخدامها في الدعاية الحربية والتحشيد للقتال.

**ملخص الواقعة**: حصل "تحالف رصد" على شهادات من معلمين في المدرسة وسكان المنطقة، قال أحد المعلمين في المدرسة: "وصل مدير مكتب التربية في مدينة المحويت مع رئيسة الهيئة النسوية لأنصار الله بالمحافظة إلى مدرسة خولة بنت الأزور، صباح يوم الثلاثاء، وبرفقتهم مسلحين من الرجال والنساء الموصوفات بـ(الزينبيات) وأمروا بمنع دخول الفتيات إلى الفصول المدرسية، من أجل يحضرن الفعالية الإحتفائية بما يسمى ذكرى ميلاد فاطمة الزهراء، استمر الحفل من بعد طابور الصباح في الساعة الثامنة صباحاً حتى وقت انتهاء الدوام ظهراً. أمروا الفتيات بترديد شعار الصرخة، وألقوا خطابات عليهن تدعو إلى القتال والتبرع المالي لصالح الجبهات، والتحريض ضد معارضي الجماعة، وأضاف الشاهد يلتحق في المدرسة أكثر من (400) فتاة".

نشر موقع أنصار الله خبر الفعالية، وذكر أنها احتفاء بذكرى ميلاد فاطمة الزهراء، التي تأتي ضمن برامج تأصيل "الهوية الايمانية" ضمن زيارات ميدانية يقوم بها مكتب التربية بالمحويت والهيئة النسائية الثقافية التي تستهدف مدارس البنات بحسب وصف الموقع[30].

**توصيات**: ينبغي على الجماعة الحوثية تجنيب المدارس سيما مدارس الفتيات كل أشكال الاستهداف والتعطيل للعملية التعليمية، ومنع استخدامها للإحتفال في المناسبات الخاصة بالجماعة، أو التعبئة والتحشيد القتالي.

**7- منع المساعدات بالضغط على السكان للتنازل عنها وتسليمها للمقاتلين**

**الزمان**: شهر ابريل 2022
**المكان**: مديرية حبور ظليمة محافظة عمران
مرتكب الانتهاك: مشرفي جماعة الحوثيين في مديرية حبور ظليمة محافظة عمران
**النتائج**: تضرر قرابة ستة ألاف اسرة من استلام حصصهم الغذائية وتأخر الصرف لشهر كامل
معيار اختيار القضية: استخدام قيادات الحوثيين نفوذهم لإجبار المستفيدين على تحويل مساعداتهم للاستخدام العسكري، وحرمان الأطفال منها.

**ملخص الواقعة**: عند بدء توزيع المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي للسكان في مديرية حبور ظليمة، منتصف ابريل 2022، قام مشرفين تابعين لجماعة الحوثي بالضغط على المستفيدين وأجبروهم على التنازل عن جزء من حصتهم، ليقوم المشرفين باستلامها مباشرة من المخازن. وعندما بلغ مسؤولي برنامج الغذاء العالمي ذلك الاجراء، أمروا شريكهم المحلي بالامتناع على الصرف لشهر كامل. وبعد تفاهمات مع الحوثيين بتعيين منسقين لتوثيق إجراءات الصرف والتأكد من المواطنين باستلامهم الحصة كاملة، أُعيدت عملية الصرف.

ذكر أحد المستفيدين أن مشرفي الجماعة حضروا لاستلام حصص المستفيدين الذين ضغطوا عليهم للتنازل على جزء من حصتهم، لتسيير قافلة غذائية لمقاتلي جماعة الحوثي، بزعم أنها مجهود شعبي من المواطنين. وأضاف المستفيد أنه بعد علم المنظمة أوقفت الصرف لمدة شر تقريباً ثم قاموا بتعيين مندوبين للمراقبة والتأكد من استلام المستفيد حصته الكاملة.

بحسب معلومات منشورة في موقع المؤسسة الوطنية للتنمية والاستجابة الإنسانية، الشريك المحلي لبرنامج الغذاء العالمي في مديرية حبور ظليمة، فإن عدد المستفيدين يبلغ (5765) أسرة[31].

**توصيات**: على جماعة الحوثيين (أنصار الله) الكف عن تدخلاتها في عمل المنظمات الإنسانية والتخلي عن ممارساتها في منع وصول المساعدات الإنسانية المخصصة للأطفال والنازحين والفقراء والمهمشين.

# سادساً: الأطراف المتورطة

**أ- جماعة أنصار الله (الحوثيين)**

حقق "تحالف رصد" من مسؤولية الجماعة عن قتل (**15**) وتشويه (**41**) طفل بينهم (**22**) فتاة[32]. ثلث الضحايا كانوا في **تعز** (22)، و(11) **البيضاء**، و(6) **عمران**، و(10) **الحديدة** **والضالع** بالتساوي بينها، و(1) **لحج**، و(4) **مارب والمحويت** بالتساوي بينها، و(3) **ذمار ولحج وصنعاء**. أما عن نوعية الهجمات فسقط اغلبهم (31) بسبب الألغام التي زرعتها، و(14) بسبب القصف البري أو الطيران المسير، و(9) بسبب القنص والأسلحة الخفيفة، وواحد نتيجة دهس[33]. وجنّد الحوثيين واستخدموا (40) طفل، قرابة نصفهم في ذمار (19)، والمحويت (15)، والجوف (1). وتم التحقق من حالة عنف جنسي واحدة ارتكبها محسوبين على الجماعة في المحويت. واختطف الحوثيين (19) طفل، تعرض (3) منهم للاختفاء القسري، اغلبهم في ذمار (6)، والبيضاء (5)، والمحويت وعمران (6)، والضالع والجوف (2). واعتدى الحوثيين على كل المدارس المسجلة في التقرير وعددها (45) مدرسة، تضرر بسببها (20764) طفل بينهم (11830) فتاة، والملاحظ أنها حدثت في المحويت (39) مدرسة، وعمران (6) مدارس، على الرغم أن القتال المباشر لم يصل الى تلك المحافظتين.[34] وحققت المنظمة من (4) اعتداءات تتعلق بمنع المساعدات الإنسانية للأطفال أو عرقلتها أو نهبها من قبل الحوثيين، بينها (3) حالات في المحويت، وحالة واحدة في عمران، تأثر بسببها (5997) طفل بينهم (2627) فتاة. تجدر الإشارة أن كل الحالات المسجلة للاعتداء على المدارس ومنع وصول المساعدات للأطفال قد فعلها الحوثيين.

بناء على هذه الأرقام نعتقد أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) أكثر الأطراف ارتكاباً للانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال، يُعزى هذا الأمر إلى أنها لا تولي اهتماماً بالالتزامات المفروضة وفقاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان، كما أنها في خطاباتها المعلنة تعتبر انخراط الأطفال في القتال عملًا بطولياً ضمن ما تصفه "الدفاع عن الوطن".

**ب- الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا**

1-حققت المنظمة من مقتل وتشويه **(2)** أطفال في البيضاء بسبب القصف، نُسب مسؤوليتها على القوات الحكومية، وتجنيد **(6)** أطفال، **(5)** في حضرموت، والسادس في مارب. وتم التحقق من **(2)** ضحايا اغتصاب في مناطق تسيطر عليها القوات الحكومية من حضرموت وتعز، ارتكبت من أفراد غير معروفين ولم تقم الأجهزة الحكومية بواجبها في معرفة الفاعلين أو ملاحقتهم. وبالنسبة للاختطاف فسجل التقرير **(3)** أطفال اختطفتهم القوات الحكومية، **(2)** في مارب، والثالث في تعز، لا يزال (2) منهم معتقلين خلال توثيق الحالات.[35]

**ج- المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة:**

سجلت المنظمة (4) أطفال مشوهين، نُفذت الهجمات ضدهم من قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، في **البيضاء** **وحضرموت**. وتم التحقق من تجنيد الحزام الأمني والقوات المشتركة (**7**) أطفال من محافظات **الضالع** (**5**)، و(**2**) من **لحج ومارب**. واستوثق التقرير من حالة اغتصاب واحدة نفذها محسوبين على قوات المجلس الانتقالي في **عدن**. و(2) حالات اغتصاب ارتُكبت في مناطق المجلس الانتقالي في **الضالع ولحج**، وحالة اغتصاب واحدة ارتُكبت في مناطق القوات المشتركة في **الحديدة**. وتم تسجيل (4) أطفال تعرضوا للاختطاف والتعذيب من قبل تلك القوات، في **لحج** (3) وفي **عدن** (1)، لا يزالون جميعاً معتقلين أثناء توثيق قضاياهم.[36]

# سابعاً: الآثار النفسية والاجتماعية على الأطفال

أبدى أغلب من تم توثيق حالاتهم احتياجاً للدعم النفسي. والعديد من الأطفال سيما ضحايا العنف الجنسي والاختطاف والتجنيد والتشويه الجسدي متأثرين اجتماعياً، فالشعور بالوصم يلاحقهم في مجتمعاتهم. بحسب دراسة اللجنة الدولية للصليب الاحمر[37] عن عواقب الصراع على أطفال اليمن فإن "العنف الذي يواجهونه ألحق بهم أثر نفسي جسيم للغاية، فالكثير منهم يعانون الكوابيس، واضطرابات في النوم، والشعور بالذنب، وتغير السلوك الاجتماعي، ضمن أمور أخرى. كما تتعطل حياتهم اليومية، ويفقدون شعورهم بالاستقرار، وينتابهم خوف عارم من المستقبل".

قالت والدة الضحية "حليم" الذي تعرض لعنف جنسي: "عندما زرته الى سجن اللواء الخامس في لحج لم يتكلم معي، وظل صامت ومذهول خلال وقت الزيارة" حليم تم استدراجه الى منزل الجاني بتهمة التحرش ببناته فقام بربطه وتعريته من ملابسه تمهيداً لاغتصابه، لم يتحمل الضحية ذلك المشهد على نفسه فاجتاحته موجة غضب وقرر القفز من نافذة المنزل الى باحته بارتفاع كبير فأصيب بكسور في جسمه، وبدلًا من علاجه تم أخذه من المستشفى بعد (12) يوم وأُودع السجن فيما ظل الجاني طليقاً، ويعاني الضحية من صدمة نفسية بسبب الحادثة، وعدم حصوله على عدالة، حيث تم سجنه فيما الفاعل خارج السجن.

يؤكد التقرير أن الأثار النفسية والاجتماعية لا تتوقف عند الضحايا وحدهم، بل تطال عائلاتهم بشكل مدمر، فقد كان والد الطفل خليفة صالح مصاب بمرض نفسي، لكن بعد إصابة طفله (7) أعوام بقذيفة في تعز ساءت حالته النفسية بشكل كبير.

# ثامناً: التدابير القانونية والدولية

**أ- استعراض للمعايير الدولية لحقوق الأطفال والتزامات الأطراف الدولية**

1-يوفر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان العديد من المعايير والقواعد التي تستوجب الحماية للأطفال خلال النزاع من الانتهاكات الستة الجسيمة، ومعايير أخرى تكفل حقوق الأطفال بشكل عام، ضمتها عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات والاعلانات، صادقت اليمن على العديد منها.

بالنسبة للمعايير الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، أبرزها، اتفاقية حقوق الطفل[38] 1988 التي صادقت عليها اليمن مبكراً. شملت العديد من القواعد، منها ما يتعلق بالحق في الحياة والصحة والتعليم، ومنها يتعلق بالحماية من الاستغلال الاقتصادي والجنسي ومنع الاختطاف والتعذيب. الى جانب ثلاث برتوكولات ملحقة في الاتفاقية، الأول والثاني صدرا في مايو 2000 وصادقت عليهما اليمن، والثالث صدر في يونيو 2011 لم تصادق عليه اليمن. يحظر الأول اشتراك الأطفال في النزعات المسلحة كمجندين، ورتب الثاني التدابير بشأن منع بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، ويعد تجنيد الأطفال والعنف الجنسي ضمن عمليات الاتجار، ونظم الثالث إجراءات تقديم البلاغات الفردية بشأن الانتهاكات المنصوص عليها في الاتفاقية والبروتوكولين السابقين.

واعتبرت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال 1999 التي صادقت عليها اليمن أن التجنيد الاجباري للأطفال واستخدامهم في الدعارة شكلًا من الاستغلال. وقررت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (189) بشأن العمال المنزليين 2011 أن عمل الأطفال شكلًا من الاستغلال. واعتبر بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نوفمبر 2000 أن التجنيد شكلًا من الاتجار بالأطفال. واعتمدت الأمم المتحدة اعلان بيجين بشأن القواعد الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث في تشرين الثاني/نوفمبر 1985 الذي أخذ في السياق معايير خاصة بالأطفال المحرومين من حريتهم.

وحيثما أمكن فإن قانون حقوق الإنسان يصبح سارياً في أوقات السلم والحرب على حد سواء، إذ أصبحت الحقوق المحمية فيه، قواعد في القانون الدولي الإنساني العرفي. فمثلًا تنص القاعدة (135) من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن "الأطفال المتضررين بالنزاع المسلح يستحقون احترامًا وحماية بشكل خاص" في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.[39]

أما القانون الدولي الإنساني فقد أقر عدد من الضمانات في عدد من الاتفاقيات لحماية الأطفال خلال النزاع، أبرزها اتفاقيات جنيف الأربع 1949، خصوصاً المادة الثالثة المشتركة منها، والتي ركزت على ضرورة حماية المدنيين بفئاتهم، بما فيهم الأطفال، وكذا الأهداف المحمية بما فيها المستشفيات والمدارس. إلى جانب بروتوكوليها الاضافيين 1977، حيث شدد البروتوكول الإضافي الثاني على حق الأطفال خلال النزوع في الحصول على التعليم، وعدم جواز تجنيدهم في "القوات والجماعات المسلحة" أو اشتراكهم في الأعمال العدائية. صادقت اليمن على الاتفاقيات الأربع وبروتوكوليها.

أقر نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية 1998 "لم تنضم إليه اليمن" عدد من الاحكام لحماية الأطفال ضمن حمايتها للمدنيين، بينها تجريم تعمد توجيه الهجمات ضد السكان، والوحدات الطبية، والمباني المخصصة للأغراض التعليمية، والاغتصاب والاستعباد الجنسي، وتجنيد الأطفال إلزامياً أو طوعياً دون سن (15) عاماً في القوات المسلحة والجماعات المسلحة، المادة (8-2 هـ 1،2، 4، 6، 7). يمكن تطبيق هذا النظام على حالة اليمن حتى وهي غير منظمة إليه، إذا قرر مجلس الأمن إحالة ملف اليمن إلى المحكمة، أو قرر مدعيها العام

علاوة على ذلك فقد جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1261) لسنة 1999 تتويجاً للجهود الدولية لحماية الأطفال، الذي اعترف بالتأثير السلبي للنزاعات المسلحة عليهم، وحدد ست انتهاكات جسيمة ضدهم. كما جاء القرار بداية لمزيد من القرارات ذات الصلة في إلزام أطراف النزاع بحماية الأطفال خلال النزاع المسلح.

تُشكل هذه المعايير الزاماً للحكومة اليمنية بحماية الأطفال باعتبارها طرفاً في أغلبها، ومالم تكن طرفاً فيها فإنها ملزمة بموجب القانون الدولي العرفي. ويعترف الفقه والقضاء الدولي وتقارير الأمم المتحدة بما فيها تقارير فريق الخبراء الإقليميين المعني باليمن أن سلطات الامر الواقع طالما تمارس وظائف شبيهة للحكومة كـ"جماعة انصار الله والمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة" فإنها ملزمة بمعايير قانون حقوق الإنسان، وبالنسبة للدول كالمنطوية في

التحالف العربي فإنها تتحمل مسؤولياتها بموجب قانون حقوق الإنسان، طالما تقوم بعمليات في اليمن[40]. كما أن تطبيق معايير القانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني العرفي على الجماعات المسلحة هو اقتراح مقبول على نطاق واسع، وبموجب الاعتراف المعلن لتلك القوات بتطبيقه في كثير من المناسبات، وينطبق أيضا على دول التحالف العربي بوصفها اطرافاً في النزاع المسلح الغير دولي، التي تصبح ملزمة باحترام جميع القوانين الدولية الإنسانية السارية.[41]

ب- استعراض للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل

اشتملت الاتفاقية على عدد من الحقوق، وهي معايير يُفترض تطبيقها خلال النزاع المسلح كقاعدة أخذ بها الفقه والقضاء الدوليين. كما اعتمدت في ديباجتها عدد من المعايير بما فيها الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال أثناء الطوارئ والمنازعات المسلحة. وأقرت على الدول احترام قواعد القانون الدولي الإنساني خلال النزاعات المسلحة، واتخاذ جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح، مادة (38/1،4).

وباستعراض الحقوق ذات الصلة بحماية الأطفال من الانتهاكات الستة الجسيمة، فقد كفلت الاتفاقية الحق في الحياة مادة (6/1)، بمقابل حظر القتل والتشويه للأطفال. ورتبت على الدول اتخاذ تدابير لمنع اشتراك أو تجنيد الأطفال الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة في الحرب أو القوات المسلحة مادة (38/2، 3)[42]. وأكدت الاتفاقية على ضمان حماية الطفل من كل أشكال العنف والإساءة والإهمال بما في ذلك الإساءة الجنسية مادة (19/1)، وكذا الحماية من جميع اشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي والدعارة مادة (34). وأوجبت على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم والاتجار بهم مادة (35)، وألا يتم حرمانهم من حريتهم أو تعريضهم للتعذيب والمعاملة القاسية مادة (37). وشددت على حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي وحقه في مرافق العلاج مادة (24/1)، وحقه في التعليم مادة (28). كما اعتبرت أن للطفل الحق في مستوى معيشي ملائم، وعلى الدول في سبيل ذلك اتخاذ التدابير لمساعدة الوالدين والأشخاص المسؤولين عن الطفل وتقديم المساعدة المادية وبرامج الدعم فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان مادة (27/1، 3).

ج- استعراض للقوانين المحلية المتعلقة بحماية الأطفال

احتوت القوانين والتشريعات اليمنية السارية، على عدد من تدابير الحماية للطفل أوقات السلم، وتدابير خاصة خلال النزاع المسلح، وبالمزج بينها، وبغض النظر عما يعتريها من تعارض أو قصور، فإنه يمكنها أن توفر مستويات مقبولة للمنع المفترض من ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الاطفال. على الرغم من ذلك تزعم اليمن أنها قد عززت التواؤم بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية[43]. يمكن استعراض المعايير ذات الصلة بحماية الطفل في القوانين الحديثة أو التي نعتقد أنها تكتسي أهمية، وحيثما أمكن سيتم الإشارة في الهامش لمعايير متطابقة أو مختلفة عنها في قوانين أخرى.

يُفترض أن تستند التشريعات الخاصة بحماية الطفل على القواعد التي وضعها الدستور، وتحديداً قاعدة تأكيد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها، والتزامها بحماية الأمومة والطفولة، مادة (6، 30) من الدستور الصادر 1991وتعديلاته لغاية 2001.

يمثل قانون حقوق الطفل رقم (45) لسنة 2002 الذي وُضع التزاماً من اليمن بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، قمة ما توصل اليه اليمن من معايير لحماية الطفل، حيث ضمن عدم المساس بحق الطفل في الحياة مادة (1). ووضع تدابير خاصة لضمان حمايتهم خلال النزاع المسلح بما فيها الحماية من آثاره وعدم اشتراكهم في الحرب وعدم تجنيدهم قبل تجاوز سن الثامنة عشرة مادة (149).[44] وشدد القانون على حماية الأطفال من أشكال الاستغلال وبشكل خاص الجنسي والاقتصادي والاستخدام في الدعارة والفجور وتعاطي المواد المخدرة مادة (147، 148). ووضع معايير لا تجيز التحفظ على الحدث الذي لا يتجاوز (12) سنة في أي مرفق أمني[45]، وجرم الاختطاف والبيع والتصرف بالأطفال مادة (124، 164). ولم يغفل القانون حق الطفل في الرعاية الصحية مادة (68) وحقه في التعليم وانشاء المدارس مادة (81، 86).

أورد قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لسنة 1994 عدد من المعايير يمكن استخدامها وتطبيقها لحماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة، حيث أقر عقوبة الإعدام على من قتل نفساً معصومة، والتعزير بالاعدام إذا ارتُكب القتل بوحشية أو على شخصين فأكثر مادة (234)، وعاقب بالقصاص بالمثل أو الدية والأرش على الاعتداء الذي ينتج عنه التشويه أو العاهة المستديمة والجرح المنضبط لأي شخص مادة (243)[46]. ويوفر القانون حماية خاصة للأطفال القاصرين والأحداث[47] من احتجاز الحرية والاختطاف، حيث ضاعف العقوبة أكثر إذا كان الضحية أقل من خمسة عشرة سنة، وزاد من تضعيفها إذا حصل الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة، وشدد العقوبة إذا صاحب أو تلا الخطف إيذاء أو اعتداء أو تعذيب، مادة (246، 249)[48].

وجرَّم قانون الجرائم والعقوبات فعل الاغتصاب، بل وضاعف من عقوبته إذا وقع من شخص يتولى الاشراف والحماية والتربية والحراسة والمعالجة للضحية، وشدد في العقوبة إذا كان الضحية فتاة لم تبلغ الرابعة عشرة مادة (269). كما عاقب على العنف الجنسي، أي فعل دون الاغتصاب، وسماه "هتك العرض" الواقع على الفتيات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن (15) سنة أو الفتى الذي لا يتجاوز (12) سنة مادة (272). وقرر تجريم التحريض على الفجور والدعارة وشدد من عقوبتها إذا كان الضحية طفل لم يبلغ (15) سنة مادة (279). وعاقب من أشعل حريقاً أو أحدث انفجارا في أحد المباني أو المنشئات ذات النفع العام أو المعدة للمصلحة العامة مادة (137)، ويدخل في ذلك بالطبع المباني الصحية والتعليمية.

تضمن القانون رقم (21) لسنة 1998 بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية، معايير من نوع خاص، يُفترض الالتزام بها من منتسبي القوات الحكومية خلال النزاع المسلح، حيث جرم إلحاق الضرر بالأشخاص والممتلكات المحمية، بما في ذلك قتل أو الحاق الضرر بالسلامة البدنية والعقلية والصحية للمدنيين، والاحتجاز، والهجوم على المدنيين والعاجزين عن القتال، والهجوم على المنشئات المدنية مادة (21).

### د- آليات العدالة والمساءلة على صلة بالانتهاكات الستة ضد الأطفال في اليمن

1-يشكل الوصول إلى عدالة تحدياً للضحايا في البلدان التي انخرطت في الحرب، وهو أكثر تحدياً بالنسبة للأطفال كفئة ضعيفة. والسياق اليمني لا يخرج عن هذا الوضع، بل الوصول للعدالة والمساءلة أكثر صعوبة لمحدودية الياتها. تستعرض هذه الفقرة الآليات المتاحة، التي يمكن استخدامها أو تفعيلها بمزيد من الجهد والموارد.

يُعد القضاء الالية الأولى لتحقيق العدالة، إذ المنوط به أن يتولى الفصل في جميع الجرائم[49]. وهو وفقاً لتشكيله جهازاً مستقلًا لا سلطان عليه غير القانون، يمُنع التدخل في شؤونه، لكن الواقع أن القضاء قد خضع لتأثير أطراف النزاع وانقسم إلى كيانات منفصلة. بحسب فريق الخبراء البارزين يفتقر النظام العدلي في اليمن للوسائل والقدرة على إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وإجراء محاكمات للمسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة.[50]

يبدو توجه الحكومة اليمنية لإنشاء نيابة ومحكمة متخصصة في انتهاكات حقوق الإنسان جيدا، هذا ما ناقشه مجلس القضاء الحكومي مع اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان[51]. ستمثل هذه الخطوة إن حدثت نقلة مهمة في سياق تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة.
تُشكل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الالية الحكومية الوحيدة للرصد والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، على الرغم من عدم الاستجابة لتحركاتها من قبل الجماعات المسلحة كجماعة أنصار الله. أعلنت اللجنة تسليم عدد من ملفات القضايا التي أنجزت التحقيق فيها الى النائب العام[52]. نعتقد أن تأثير اللجنة على تحقيق العدالة للأطفال في الانتهاكات الجسيمة ما يزال محدود في ظل عجز القضاء عن تحريك الملفات المحالة اليه.

في سبيل تنفيذ التزاماتها بشأن حصول الأطفال على حقوقهم أنشأت الحكومة اليمنية المجلس الأعلى للأمومة والطفولة. واعترفت أن هذا المجلس يمثل الجهة المسؤولة عن رصد وتقييم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل بوصفه المؤسسة الحكومية الأعلى والإطار المؤسسي الموكل إليه إعمال وتعزيز حقوق الطفل.[53] والملاحظ أن هذا المجلس لم يقم بدوره خلال النزاع المسلح، على الأقل في رصد الانتهاكات أو تقديم الرعاية للمتأثرين، في ظل الغياب التام لتشغيله في مناطق الحكومة اليمنية، وتراجع دوره في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين.

تُعد وزارة حقوق الإنسان إحدى اليات الحماية المحلية للأطفال، فهي وفق تشكيلها مكلفة باستقبال الشكاوى من الافراد والهيئات والمؤسسات في كافة انتهاكات حقوق الانسان، والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات المختصة. تتولى الوزارة رئاسة اللجنة الحكومية الفنية المشتركة لمنع وإنهاء تجنيد الأطفال بالتنسيق مع منظمة اليونيسف، وأكدت تنفيذها زيارات للمعسكرات في المناطق الحكومية بما فيها التي تتبع قوات المجلس الانتقالي والقوات المشتركة، وتشكيل (80) نقطة اتصال عسكرية[54].

وبالنسبة للأدوار الدولية في تحقيق عدالة الأطفال، فقد أنشأت الأمم المتحدة فريق العمل القطري المعني بالرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في اليمن، وأصدر تقريرين عن الأطفال خلال النزاع المسلح في اليمن، وساهم مع وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال في رصد الكثير من الانتهاكات المرتكبة والاعلان عنها في سبعة تقارير سنوية. يمكن لهذه الالية أن تهيئ أسس الملاحقة القضائية المحلية أو الدولية من خلال سجلات الانتهاكات التي تجمعها[55].

2-وقَّع اليمن على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية في ديسمبر 2000 لكن لم يصادق عليه بعد. هذا لا يعني عدم ولاية المحكمة على الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، حيث يستطيع مجلس الأمن إحالة الوضع في اليمن اليها لكنه لم يفعل. بحسب فريق الخبراء البارزين الدوليين والاقليميين لا يوجد سبب مبدئي لعدم قيام مجلس الأمن بذلك، وإذا مارس سلطاته في هذه القضية، فإنه يقوم بمساهمة جوهرية لهزيمة حالة الإفلات من العقاب في اليمن[56]. لا يزال المجلس يولي الاهتمام لعمل لجنة العقوبات الخاصة باليمن، وفي سبيل ذلك أصدرت اللجنة عبر فريقها المعين في 2015 تسعة تقارير[57]. وفقاً لنتائج عملها فرض مجلس الامن عقوبات على عدد من القيادات في جماعة الحوثي، حيث أدرجهم في لائحة العقوبات المالية ومنع السفر، نعتقد أن هذا الاجراء لم يكن له تأثير كبير على الجماعة في إنهاء الانتهاكات ضد الأطفال.

# تاسعاً: دور المجتمع الدولي في التصدي للانتهاكات ودعم الأطفال المتأثرين

من بين (157) ضحية وثقهم التقرير تلقى (45) طفل منهم رعاية بعد الانتهاك، صحية أو نفسية أو مادية أو إعادة إدماج. يُشير هذا الرقم إلى الحاجة الملحة للأطفال المتأثرين بالنزاع الى زيادة الرعاية والدعم من قبل المنظمات الدولية والانسانية. وعلى الواقع تشير التقارير أن المنظمات الدولية ساعدت الأطفال المتأثرين بالنزاع بشكل كبير، ففي الوقت الذي تلاشت المؤسسات الوطنية الحكومية بسبب الحرب والانقسام، شُوهد تدخُلْ المنظمات الدولية. قالت منظمة أنقذوا الأطفال الخيرية أنها "ساعدت أكثر من 4 ملايين طفل بمعونات منقذة للحياة منذ مايو 2015، وواصلت تنفيذ العديد من البرامج المهمة"[58] وساهمت العديد من المنظمات في تقديم العون والتوعية للأطفال والمجتمع من أجل حمايتهم وعدم انخراطهم في النزاع أو التجنيد[59]. وأعلنت اليونيسف عن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وأنشطة تثقيفية منقذة للحياة من مخاطر الألغام لأكثر من 410,000 طفل ومن يقومون برعايتهم في المناطق المتضررة من النزاع، في حين حصل 4,1 مليون طفل وامرأة آخرون على خدمات التدخلات الرامية إلى التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الوقاية منه أو التصدي له[60].

في حين تقدم الوكالات الانسانية مساعدات إنسانية لما متوسطه 9 ملايين[61] شخص كل شهر غير أن الفجوة ما تزال قائمة، فبحسب تقرير حديث إن 11 مليون[62] طفل معرضون للخطر ويحتاجون الى الحماية والخدمات الأساسية كما أن جهود الاستجابة لا تلبي حجم احتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاع ولا الاحتياجات الإنسانية للسكان.

لذا فإنه لا سبيل لمعالجة هذا الوضع البائس سوى الجهود السياسية وإيجاد حل جاد للصراع بحسب رئيسة بعثة اللجنة الدولية في اليمن، كاترينا ريتز[63]. وقبل ذلك إنعاش المؤسسات الحكومية والأجهزة المحلية وتدعيم المؤسسات الحامية للأطفال بشكل خاص.

وفي جانب التصدي للانتهاكات ضد الأطفال، لا يُلاحظ وجود نشاط ملموس في عمليات التحقيق والرصد عدى ما قامت أو تقوم به بعض الجهات، مثلًا المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والفريق القطري للرصد والابلاغ بشأن الأطفال والنزاع في اليمن، وما قام به فريق الخبراء الإقليميين بشأن اليمن الذي أنتج أربعة تقارير[64] قبل إنهاء عمله من قبل مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر 2021. وكذا جهود عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية، التي وثقت وناصرت القضايا المواضيعية للأطفال، لكن التصدي الفعال

الذي يتعلق بإجراء التحقيق ما يزال محدود، أما التحقيق لإعداد ملفات ذات طابع جنائي للاستفادة منها في تحقيق المساءلة في المستقبل لم يحدث بعد. غير ذلك فبرامج التمويل والتمكين وبناء قدرات منظمات حقوق الإنسان المحلية ما تزال محدودة، يمكن للمنظمات الدولية والمانحين تركيز جهودهم على تمكين منظمات حقوق الانسان في الداخل بشكل شمولي وواسع، هذا ما سيكون له أثر على جهود التصدي لانتهاكات الأطفال، بما للمنظمات المحلية القدرة على الانتشار والصمود.

# عاشراً: توصيات وإجراءات مستقبلية

**أ- يوصي تحالف رصد الحكومة اليمنية بما يلي:**

1. وقف الهجمات ضد الأطفال، والعمل على حمايتهم، وإعادة الإدماج للمتأثرين، وزيادة التفاعل مع الأمم المتحدة في الإسراع بتنفيذ خطة إنهاء ومنع تجنيد الأطفال.
2. ادراج عدالة الأطفال كأولوية قصوى في مباحثات السلام الجارية، بما يؤدي الى تحقيق العدالة والمساءلة.
3. مواءمة التشريعات المحلية الخاصة بالأطفال مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن، واتخاذ خطوات عملية للمصادقة على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، والتفاعل مع المبادرات الداعية لتشكيل لجنة ذات طابع جنائي للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة والخطيرة.
4. الإسراع في انشاء محكمة ونيابة حقوق الانسان، ومنحها الاختصاص للنظر في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتقديم الفاعلين للهجمات ضد الأطفال إلى المحاسبة.
5. تفعيل أجهزة الحماية الخاصة بالأطفال بما في ذلك المجلس الأعلى للطفولة والأمومة.

**ب- ويوصي تحالف رصد جماعة الحوثي بما يلي:**

1. الوقف الفوري لعمليات التحشيد وتجنيد الأطفال واستغلالهم وعدم اشراكهم في العمليات العسكرية.
2. تحديد وإزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب غير المنفجرة.
3. الوقف الفوري لكافة الهجمات ضد الأطفال، والعمل بجدية من أجل تنفيذ خطة العمل لإنهاء ومنع وتجنيد الأطفال.
4. وقف جميع الهجمات على المدارس والمستشفيات، والقضاء على الدعاية العسكرية داخل هذه المؤسسات، ووقف أي شكل من أشكال الدعاية أو التعبئة التي تستهدف الأطفال، بما في ذلك استخدام المراكز الصيفية للتأثير على مشاركتهم في النزاعات.
5. تجنيب المنشآت التعليمية وعدم استخدامها كثكنات عسكرية أو مستودعات أسلحة، والتأكد من تخصيص هذه الأماكن للتعليم.
6. تسهيل التسليم الفوري والآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية للأطفال وغيرهم من المدنيين المحتاجين.
7. العمل على حماية ورعاية الأطفال وإعادة دمجهم بالمجتمع وخاصة من الأطفال المجندين واللذين عادوا من جبهات القتال.
8. لتفاعل مع فرق التحقيق الدولية والرصد والابلاغ ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية العاملة في حماية ومساعدة الأطفال المتأثرين.

**ويوصي تحالف رصد الأمم المتحدة وأجهزتها والمنظمات الدولية بما يلي**

1. تقييم الأدوار والبرامج التي تقدمها المنظمات والأجهزة المعنية في مساعدة الأطفال المتأثرين، بما يكفل ادماج التصدي للهجمات ضد الأطفال بدلًا عن تقديم المساعدات وحسب، والعمل الجاد من اجل إنشاء اليات محاسبة بشأن اليمن.
2. تكثيف الجهود من اجل الإسراع في تنفيذ خطط العمل والتفاهمات الموقعة مع أطراف النزاع بشأن انهاء ومنع تجنيد الأطفال، والضغط من أجل توقيع خطط عمل جديدة تشمل انهاء ومنع الهجمات بشأن بقية الانتهاكات الجسيمة.
3. زيادة برامج الحماية وإعادة الادماج للأطفال المتأثرين من الحرب، والتركيز على المناطق المتضررة بما فيها المناطق النائية.
4. تمكين وبناء قدرات منظمات حقوق الإنسان المحلية المهتمة بالأطفال، بشكل شمولي وواسع، من أجل دعم جهود التصدي للانتهاكات الجسيمة وحماية الأطفال.

# إحدى عشر: الختام

إن الوضع السيء لأطفال اليمن يستدعي من أطراف النزاع الوقف الفوري لكل اشكال الهجمات الجسيمة ضد الاطفال، وإعادة ادماج المتأثرين، لتدارك ما يمكن من مستقبل هذا الجيل من الأطفال. كما أن السلام العادل والمستدام يستدعي التحرك العاجل من اجل ادماج عدالة الأطفال في محادثات السلام الجارية، وأن تقتنع أطراف الحرب، والوسطاء الإقليميين والدوليين أن تحقيق العدالة والمساءلة لأطفال اليمن هو الضمان الأكيد لمنع تجدد دورات العنف وحماية الأطفال.

# المرفقات

مرفق جدول رقم (1) يبين ضحايا هجمات القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي والاختطاف، وتوزيعهم الجغرافي، والتقسيم بحسب الجنس

| المحافظة | القتل والتشويه | | الإجمالي | تجنيد أطفال | الإجمالي | العنف الجنسي | | الإجمالي | الاختطاف | | الإجمالي | الإجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أنثى | ذكر | | ذكر | | أنثى | ذكر | | أنثى | ذكر | | |
| البيضاء | 2 | 13 | 15 | | | | | | | 5 | 5 | 20 |
| الجوف | | | | 1 | 1 | | | | | 1 | 1 | 2 |
| الحديدة | 4 | 1 | 5 | | | 1 | | 1 | 1 | | 1 | 7 |
| الضالع | 1 | 4 | 5 | 5 | 5 | | 1 | 1 | | 2 | 2 | 13 |
| المحويت | | 2 | 2 | 15 | 15 | | 1 | 1 | | 3 | 3 | 21 |
| تعز | 12 | 10 | 22 | | | | 1 | 1 | | 2 | 2 | 25 |
| حضرموت | | 3 | 3 | 3 | 3 | 1 | | 1 | 1 | | 1 | 8 |
| ذمار | 1 | | 1 | 19 | 19 | | | | | 6 | 6 | 26 |
| صنعاء | | 1 | 1 | | | | | | | | | 1 |
| عدن | | | | | | | 1 | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 |
| عمران | 1 | 8 | 9 | 7 | 7 | | | | | 3 | 3 | 19 |
| لحج | | 1 | 1 | 1 | 1 | | 1 | 1 | 1 | 4 | 4 | 7 |
| مأرب | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 | | | | | 2 | 2 | 6 |
| **الإجمالي الكلي** | **22** | **44** | **66** | **53** | **53** | **2** | **5** | **7** | **2** | **29** | **31** | **157** |

مرفق جدول رقم (2) يبين عدد الأطفال المتأثرين من الهجمات على المدارس ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والتقسيم الجغرافي، والتقسيم بحسب الجنس. تنسب كل هذه الهجمات لجماعة الحوثي، وقد حصلنا على هذه الأرقام من مصادر خاصة في الجهات المتضررة

| المحافظة | عدد الهجمات على المدارس | المتضررين نتيجة الهجمات على المدارس | | اجمالي المتضررين | عدد هجمات منع المساعدات | المتضررين من وصول المساعدات الانسانية | | الإجمالي | الإجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | انثى | ذكر | | | انثى | ذكر | | |
| المحويت | 10 | 10876 | 8208 | 19084 | 3 | 2297 | 3120 | 5417 | 24501 |
| عمران | 5 | 954 | 726 | 1680 | 1 | 330 | 250 | 580 | 2260 |
| الإجمالي | 15 | 11830 | 8934 | 20764 | 4 | 2627 | 3370 | 5997 | 26761 |

مرفق جدول رقم (3) يبين تحليل ضحايا القتل والتشويه بحسب طبيعة الهجوم ونوعية السلاح ونسبتها الى الفاعلين

| طبيعة الهجوم | جماعة الحوثيين | | الإجمالي | الحكومة اليمنية | | الإجمالي | قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة | | الإجمالي | جهات مجهولة | | الإجمالي | الإجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أنثى | ذكر | | أنثى | ذكر | | أنثى | ذكر | | انثى | ذكر | | |
| الألغام | 9 | 22 | 31 | | | | | 2 | 2 | | | | 33 |
| القصف | 8 | 6 | 14 | 1 | 1 | 2 | | 2 | 2 | | | | 18 |
| القنص | 2 | 5 | 7 | | | | | | | | | | 7 |
| طلقات نارية | 2 | 1 | 3 | | | | | | | | 1 | 1 | 4 |
| دهس وأدوات أخرى | | 1 | 1 | | | | | | | | 3 | 3 | 4 |
| الإجمالي الكلي | 21 | 35 | 56 | 1 | 1 | 2 | | 4 | 4 | | 4 | 4 | 66 |

مرفق جدول رقم (4) يبين وسائل التجنيد التي استخدمها الفاعلين

| وسيلة التجنيد | جماعة الحوثيين | الحكومة اليمنية | قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة | الإجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|
| استغلال واغراء | 20 | 2 | 7 | 29 |
| تأثير فكري | 7 | 1 | | 8 |
| قناعه ذاتيه | 5 | 2 | | 7 |
| اختطاف | 5 | | | 5 |
| الدفع به من العائلة | 3 | 1 | | 4 |
| الإجمالي الكلي | 40 | 6 | 7 | 53 |

مرفق جدول رقم (5) يبين طبيعة المهام التي استُخدم فيها الأطفال بعد التجنيد

| طبيعة استخدام الأطفال | جماعة الحوثيين | الحكومة اليمنية | قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة | الإجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|
| جبهة قتالية | 26 | 4 | 1 | 31 |
| نقطة أمنية | 5 | 1 | | 6 |
| حراسة منشأة | 2 | | 1 | 3 |
| نقل إمدادات | 1 | | 1 | 2 |
| نقل معلومات | 2 | | 2 | 4 |
| زراعة الألغام | 1 | | | 1 |
| غير محدد | 3 | 1 | 2 | 6 |
| الإجمالي الكلي | 40 | 6 | 7 | 53 |

مرفق جدول رقم (6) يبين المصير الحالي للأطفال

| مصير الطفل | جماعة الحوثيين | الحكومة اليمنية | قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة | الإجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|
| مستمر في التجنيد | 23 | 6 | 6 | 35 |
| قتل في الجبهات | 11 | | | 11 |
| ترك التجنيد | 4 | | 1 | 5 |
| مصاب | 1 | | | 1 |
| مفقود | 1 | | | 1 |
| الإجمالي الكلي | 40 | 6 | 7 | 53 |

مرفق جدول رقم (7) يبين فئات الضحايا لانتهاكات العنف الجنسي والاختطاف

| طبيعة الانتهاك | مقيم | مهمش | نازح داخلي | الإجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|
| الاختطاف | 27 | 2 | 2 | 31 |
| العنف الجنسي | 6 | | 1 | 7 |
| الإجمالي الكلي | 32 | 2 | 3 | 38 |

مرفق جدول رقم (8) يبين مصير الأطفال المختطفين

| مصير الضحية | جماعة الحوثيين | الحكومة اليمنية | قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة | جهات مجهولة | الإجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|---|
| مفرج عنه | 16 | 1 | | 3 | 20 |
| لايزال معتقل | 1 | 2 | 4 | 1 | 8 |
| قتل في الجبهات | 2 | | | | 2 |
| غير محدد | | | | 1 | 1 |
| الإجمالي الكلي | 19 | 3 | 4 | 5 | 31 |

مرفق جدول رقم (9) يبين تحليل ضحايا الهجمات الستة الجسيمة ونسبتها الى الفاعلين

| الجهة المتسببة | القتل والتشويه | | الإجمالي | تجنيد الأطفال | الإجمالي | العنف الجنسي | | الإجمالي | الاختطاف | | الإجمالي | الهجمات على المدارس | | الإجمالي | منع وصول المساعدات الإنسانية | | الاجمالي | الاجمالي الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أنثى | ذكر | | ذكر | | أنثى | ذكر | | أنثى | ذكر | | انثى | ذكر | | انثى | ذكر | | |
| جماعة الحوثيين | 21 | 35 | 56 | 40 | 40 | | 1 | 1 | | 19 | 19 | 11830 | 8934 | 20764 | 2627 | 3370 | 5997 | 26877 |
| الحكومة اليمنية | 1 | 1 | 2 | 6 | 6 | | | | | 3 | 3 | | | | | | | 11 |
| قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة | | 4 | 4 | 7 | 7 | | 1 | 1 | | 4 | 4 | | | | | | | 16 |
| جهات غير معروفة | | 4 | 4 | | | 2 | 5 | 3 | 2 | 5 | 3 | | | | | | | 14 |
| الإجمالي الكلي | 22 | 44 | 66 | 53 | 53 | 2 | 7 | 5 | 2 | 31 | 29 | 11830 | 8934 | 20764 | 2627 | 3370 | 5997 | 26918 |

# المراجع


1. ميثاق العدالة لليمن هو تحالف متخصص من منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، يعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع فئات الشعب اليمني. تتجذر مهمته في الدفاع عن حقوق المتضررين من النزاع في اليمن، والسعي لإحداث تغيير إيجابي دائم في واقع حقوق الإنسان في اليمن. متاح على الرابط https://justice4yemenpact.org/
2. يبين الجدول المرفق رقم (2) توزيع المتضررين جغرافيا نتيجة الاعتداء على المدارس، ومنع وصول المساعدات، التي ارتكبتها جماعة الحوثيين
3. هدنة اليمن دخلت حيز التنفيذ.. والمبعوث الخاص يشدد على أهمية البناء على هذا الاتفاق"، الأمم المتحدة، بتاريخ 2 نيسان/ ابريل 2022 https://news.un.org/ar/story/2022/04/1097982
4. "مستجدات بشأن الجهود المبذولة للتوصل لخارطة طريق ترعاها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب في اليمن"، OSESGY، بتاريخ 23 ديسمبر 2023 https://osesgy.unmissions.org/ar/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B0%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%84-%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86
5. هي فترة الصراع المسلح الذي اندلع بشكل شامل بعد سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على صنعاء في سبتمبر 2014
6. عشر حقائق عن اليمن: صراع ومجاعة وأرواح على المحك "، الأمم المتحدة، بتاريخ 27 شباط/ فبراير 2021 https://news.un.org/ar/story/2021/02/1071582 . على الرغم من التحديثات في مارس 2023 عن تراجع عدد الجوعى، لكنها اعتبرت أن اليمن ما زال يمثل حالة طوارئ هائلة، إذ "يعتمد أكثر من 17 مليون شخص على المساعدات والحماية من وكالات الإغاثة "تطورات إيجابية في اليمن، ودعوة للتوصل إلى حل سلمي وتعزيز العمل الإنساني" الأمم المتحدة، بتاريخ 15 مارس 2023 https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2023/03/79021/ttwrat-ayjabyt-fy-alymn-wdwt-lltwsl-aly-hl-slmy-wtzyz alml-alansany
7. "أكثر من 11 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية نتيجة 8 سنوات من النزاع المُدمر في اليمن"، يونيسف، بتاريخ 24 آذار/ مارس 2023 https://www.unicef.org/mena/ar/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-11-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%AF%D9%85%D8%B1-%D9%81%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9
8. "يونيسف تحذر: عدد الأطفال المعرضين لخطر تعطل العملية التعليمية في اليمن قد يصل إلى 6 ملايين طفل"، يونيسف، بتاريخ 4 تموز/ يوليو 2021 https://www.unicef.org/yemen/ar/%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-6/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9
9. "الأمم المتحدة: توافق على تمديد الهدنة في اليمن لشهرين"، الشرق نيوز، بتاريخ 2 أغسطس 2022 https://asharq.com/politics/36927/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A/
10. Reports of the Secretary-General, United Nations Security Council https://www.un.org/securitycouncil/content/reports-secretary-general
11. يُعرف عن التقارير السنوية أنها تناقش المسائل التي يطلبها مجلس الأمن في جدول أعماله بشأن تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها في بلدان معينة
12. تحالف رصد يختتم اليوم الدورة التدريبية الخاصة بالأليات الدولية لرصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ب #تعز"، تحالف رصد، بتاريخ 25 فبراير 2023 https://www.facebook.com/YCMHRV/posts/pfbid033nzRGJ6ZokMcnoZLb6opaVurddbjSjvs261KBq6FUdm9C38rhrqLfgC1AwxBMbbdl?__cft__[0]=AZXN_VIELgZwHJU_AdZMflp-ifUvRNxkxvWS0_RXjH9S2ffVWYfCZoWNdJrBgVHGkYhP9mH6MAHi0sRVCgMq6rnlUppqv0EJValEE6f78B8MjmZrLUyc5mrdEYYHeRLvyu_TidCMrzGnlejmuVYU3_C2_WU2hFEJlPkXdxfGo4dsdsQJAUxQfT7VKHSVVyJ1zAY&__tn__=%2CO%2CP-R

13. مرفق جدول رقم (1) يبين ضحايا هجمات القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي والاختطاف، وتوزيعهم الجغرافي، والتقسيم بحسب الجنس
14. مرفق جدول رقم (2) يبين عدد الأطفال المتأثرين من الهجمات على المدارس ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والتوزيع الجغرافي، والتقسيم بحسب الجنس
15. مرفق جدول رقم (3) يبين تحليل ضحايا القتل والتشويه بحسب طبيعة الهجوم ونوعية السلاح ونسبتها الى الفاعلين
16. يطلق وصف المهمشين في اليمن على ذوي البشرة السمراء أو "الأخدام".
17. مرفق جدول رقم (4) يبين وسائل التجنيد التي استخدمها الفاعلين
18. مرفق جدول رقم (5) يبين المهام التي استُخدِم فيها الأطفال بعد التجنيد
19. مرفق جدول رقم (6) يبين المصير الحالي للأطفال
20. مرفق جدول رقم (7) يبين فئات الضحايا لانتهاكات العنف الجنسي والاختطاف
21. راجع الجدول رقم (7)
22. مرفق جدول رقم (8) يبين مصير الأطفال المختطفين
23. راجع الجدول رقم (2)
24. وفقاً للمبادئ التوجيهية والدليل الميداني لآلية الرصد والابلاغ عن الانتهاكات الستة الجسيمة للأطفال في أوضاع النزاعات المسلحة الذي أعدته اليونيسف، في أذار/مارس 2012 فإن التدخلات أثناء سير العمل الطبيعي للمرافق مثل احتلال المدارس او المرافق الطبية أو قصفها أو استهدافها في الدعاية أو التسبب بالأذى بأي شكل أخر لها أو كوادرها يعد من الانتهاكات الستة المتعلقة بالاعتداء على المدارس والمستشفيات.
25. راجع الجدول رقم (2)
26. تم التوثيق في 2 ابريل 2023
27. ابو عوجاء يعلق على قرار إقالته من رئاسة أركان المنطقة العسكرية الأولى.. ماذا قال؟"، كريتر سكاي، 7 ديسمبر 2022 https://cratersky.net/posts/126324
28. نتحفظ عن ذكر اسمه حرصاً على عدم الإضرار بالضحية
29. وُثِقت وقائع اختطاف الأول والثاني في 19 مارس 2023 والثالث في 14 ابريل 2023
30. "فعالية خطابية لطالبات خولة في المحويت بمناسبة ذكرى ميلاد فاطمة الزهراء"، أنصار الله، بتاريخ 10 يناير 2023 https://www.ansarollah.com/archives/578139
31. "المؤسسة تبدأ توزيع المساعدات الغذائية ل 5765 أسرة في مديرية حبور ظليمة بعمران"، المؤسسة الوطنية للتنمية والاستجابة الإنسانية، 12 أغسطس 2021 https://www.nfdhr.org/news/7325
32. مرفق جدول رقم (9) يبين تحليل ضحايا هجمات القتل والتشويه وتجنيد الأطفال والعنف الجنسي والاختطاف ونسبتها الى الفاعلين
33. راجع الجدول رقم (3)
34. راجع الجدول رقم (2)
35. راجع الجدول رقم (8)
36. راجع الجدول رقم (8)
37. "طفولة منقوصة: عواقب النزاع على أطفال اليمن"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر https://www.icrc.org/ar/document/yemen-childhood-interrupted-conflicts-toll-yemens-youth
38. [November 1989، HUMAN RIGHTS CHAPTER IV، United Nation https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?20 src=TREATY&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&clang=_en
39. "القاموس العملي للقانون الإنساني"، Médecins Sans Frontières Médecins Sans Frontières https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/tfl/
40. الفقرة (82، 83، 84، 85) من التقرير A/HRC/42/CRP.1
41. الفقرة (31، 32، 33، 34) من التقرير A/HRC/45/CRP.7
42. تلافى البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة السن الأدنى لمنع تجنيد الأطفال الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر، وبذلك تم توحيد السن الذي يمنع خلالها تجنيد الطفل في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان
43. فقرة (2) من التقرير CRC/C/YEM/4 الدوري الرابع المقدم من اليمن الى لجنة الطفل 2008
44. ورد هذا المعيار في ثلاثة مواضع من قوانين أخرى، الأول في المادة (3/أ) من قانون رقم (22) لعام 1990 بشأن الدفاع الوطني التي فرضت الخدمة العسكرية على الذكور الذين أتموا الثامنة عشرة من أعمارهم. الثاني في المادة (4/ب) من القانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن الاحتياط العام التي قررت أن الاحتياط البشري العام ينطبق على الذكور بين سن الثامنة عشرة والخمسين عاماً. والثالث المادة (2/139) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (15) لسنة 2000 بشأن هيئة الشرطة الذي اشترط للتعيين في خدمة الشرطة ألا يقل عمره عن (18) عاماً. والقانونين الأخيرين كانا يجيزا التجنيد في سن الثامنة عشرة لكن قانون حقوق الطفل قد نسخ هذا المعيار بالتقرير على منع التجنيد قبل تجاوز سن الثامنة عشرة.
45. هذا المعيار ورد أيضاً في المادة (11) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (24) لسنة 1992 وتعديلاته بالقانون رقم (26) لسنة 1997 ويضيف أنه يجوز التحفظ على الحدث الذي اتم (12) من عمره في مرفق أمني شريطة ألا تزيد الفترة عن 24 ساعة ولا يُحتجز مع من هم أكبر سناً منه. وفوق ذلك فإن احتجاز الأشخاص بشكل عام بمن فيهم الأطفال لا يجب أن يحدث إلا تنفيذا لحكم قضائي أو أمر حبس من النيابة العامة، مادة (8) من قرار مجلس النواب رقم (3) لسنة 1996م بالموافقة على القرار الجمهوري بالقانون رقم (48) لسنة 1991م بشأن تنظيم السجون.
46. حظر المشرع الألغام المضادة للأفراد التي غالباً ما تقتل أو تشوه، وأفرد لها قانوناً مستقلاً رقم (25) لسنة 2005، فجرم انتاجها وحيازتها واستعمالها ونقلها والاتجار بها واستيرادها أو حفظها وتخزينها وإهداءها، مادة (3) من القانون.
47. وفقاً لقانون حقوق الطفل فإن القاصر هو من لم يبلغ سن الخامسة عشرة مادة (60) والحدث من لم يتجاوز سنه الثانية عشرة، مادة (124).

48. لم يقتنع المشرع اليمني بهذا التدبير الذي ورد في قانون الجرائم والعقوبات بشأن حماية الأطفال عند سن معينة، فوضع قانوناً أخر هو القرار الجمهوري رقم (24) لسنة 1998 بشأن مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع الذي وُضعت نصوصه بكثير من الشدة، حيث عاقب بالاعدام كل من تزعم عصابة للاختطاف والتقطع مادة (1) وعاقب بالحبس عشرين عاماً إذا كان الضحية حدث، وعاقب بالحبس خمسة وعشرين عاماً إذا صاحب الخطف أو تلاه إيذاء أو اعتداء، أما إذا صاحبه اغتصاب للضحية فتكون العقوبة هي الإعدام.
49. مادة (149) من الدستور
50. فقرة (38) من الملحق A/HRC/48/CRP.4 بشأن المساءلة للتقرير الرابع الصادر عن فريق الخبراء البارزين الدوليين والاقليميين بشأن اليمن سبتمبر 2021
51. " لجنة التحقيق تناقش مع مجلس القضاء الأعلى انشاء محكمة ونيابة متخصصة في انتهاكات حقوق الإنسان" رئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ 2023-07-31 https://pmo-ye.net/post/5168
52. "بيان صحفي عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق للعام 2022م" اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان، بتاريخ 29 ديسمبر 2022 https://www.nciye.org/?p=1874
53. فقرة (16) من تقرير CRC/C/129/Add.2 التقرير الدوري الثالث المقدم من اليمن إلى لجنة حقوق الطفل 2003
54. "اللجنة الفنية المشتركة لمنع تجنيد الأطفال تستعرض انجازات وأولويات المرحلة القادمة"، عدن الغد، بتاريخ 13 سبتمبر 2023 https://adengad.net/posts/700979
55. الفقرة ثالثاً من التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح S/2005/072
56. فقرة (47) من الملحق A/HRC/48/CRP.4 بشأن المساءلة للتقرير الرابع الصادر عن فريق الخبراء البارزين الدوليين والاقليميين بشأن اليمن سبتمبر 2021
57. "تقارير لجنة الجزاءات، اليمن"، الأمم المتحدة - مجلس الأمن https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports
58. "عملنا"، Save the Children https://yemen.savethechildren.net/ar/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%86%D8%A7
59. "منظمة العمل الدولية تدرب جهات محلية ووجهاء مجتمع يمنيين على منع تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة"، منظمة العمل الدولية https://www.ilo.org/beirut/events/WCMS_732990/lang--ar/index.htm
60. "برنامج حماية الطفل: يهدف برنامج حماية الطفل إلى تعزيز البيئة التي توفر الحماية لكافة الأطفال في اليمن"، يونيسف اليمن https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84
61. "بيان مشترك حول الوضع الإنساني والتمويل في اليمن"، UNFPA، بتاريخ 14 سبتمبر 2023 https://yemen.unfpa.org/ar/news/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D8%A5%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86
62. "أكثر من 11 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية نتيجة 8 سنوات من النزاع المُدمر في اليمن"، يونيسف اليمن، بتاريخ 24 آذار/ مارس 2023 https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-11-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9-8-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%AF%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9
63. "لقطات إخبارية مصوّرة: اليمن: الملايين من أبناء اليمن محرومون من التعليم الملائم بسبب النزاع"، multimedia Newsroom، بتاريخ 13/10/2022 https://www.icrcnewsroom.org/story/ar/2031/yemen-conflict-leaves-millions-of-children-without-proper-education
64. "فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن (GEE)"، مجلس حقوق الإنسان https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/yemen-gee/index